طوزا

تتأصل المدنية بالوعي

السنة الخامسة/ العدد ٤٣/ أيار وحزيران/ ٢٠١٨

جيش الإسلام..
من حكم الغوطة الشرقية إلى الوصاية التركية

الرحيل من الغوطة.. القصة الكاملة

الرجل الكيوت والمراة السيليكون

عدسة: ديار معو

الفهرس

ملف ١ ..... ص ٤
الرحيل من الغوطة.. القصة الكاملة
- الغوطة الشرقية.. الحكاية الكاملة
- الحصاد المر للعمل المدني في الغوطة الشرقية
- نازحو الغوطة الشرقية بين المعاناة ومخاوف الاستثمار السياسي
- آلاف المدنيين بقبضة النظام، وتحريض إعلامي متزايد

حوار ..... ص ١٤
مجلة صور تحاور الدكتور قدري جميل رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية

رأي ..... ص ٢٠
- عن العلمانية والانعتاق السياسي والمواطنة
- ما هو الإنجاز المفقود؟

إيقاع العدسة ..... ص ٢٤

ملف ٢ ..... ص ٢٦
جيش الإسلام..
من حكم الغوطة الشرقية إلى الوصاية التركية

منوعات ..... ص ٣٦
الرجل «الكيوت» والمرأة الدمية، عصر السيليكون

نافذة على الحقوق ..... ص ٣٨
زواج المسلمة بغير المسلم في المشرق العربي

سينما ..... ص ٤٠
فيلم خزائن الألم، سينما ترصد الحروب

الديك ..... ص ٤٢
ذلك هو قاتلي

صور
تتأصل المدنية بالوعي

مجلة شهرية مستقلة تعنى بالشأن المدني وحرية التعبير وحقوق الإنسان

للتواصل وإرسال المساهمات والمقترحات
Email: info@suwar-magazine.org
Facebook: suwar-magazine
website: www.suwar-magazine.org

المقالات المذيلة بأسماء أصحابها تعبر عن آرائهم ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو فريق التحرير

لاجئو درعا وعبثية «السياسة»

تشهد الأوضاع في سوريا تحولات سريعة وكبرى نتيجة التغير في التحالفات الدولية والاقليمية، الذي بدأ مع التقارب التركي الروسي الإيراني، والتوصل إلى اتفاقية خفض التصعيد التي شملت أربع مناطق في سوريا، وما تلاها من اتفاق بين الولايات المتحدة وروسيا حول الوضع في الجنوب السوري.

سعت هذه التحالفات الجديدة للالتفاف على القرارات الدولية بشأن سوريا، والمسار التفاوضي في جنيف، عن طريق إيجاد مؤتمرات تفاوضية بديلة، وتمكنت من تغيير الكثير في المعادلة السورية، بدءاً من تسليم حلب للنظام بعد الاتفاق بين تركيا وروسيا، وصولاً إلى تسليم الغوطة الشرقية مقابل تسليم عفرين للأتراك، واليوم يتكرر السيناريو نفسه في مناطق الجنوب.

يحاول النظام السوري وداعموه فرض إرادتهم عبر استخدام العنف العاري، من أجل القبول بالمساومة التي تقوم في جوهرها على تغيير كل منطقة يتم السيطر عليها ديموغرافياً، عبر تهجير أهلها دون أي رادع قانوني أو إنساني.

ومع بدء الحرب التي يشنها النظام والروس ضد الجنوب السوري، يبدو أن مسار «خفض التصعيد» نفسه قد ولى دون رجعة، وباتت تتضح ملامح مشهد جديد في محافظة درعا، حيث لا يُستبعد وجود اتفاق ضمني بين الطرفين الأمريكي والروسي على إبعاد إيران عن الحدود الإسرئيلية مقابل سيطرة النظام في الجنوب.

كل هذه الحسابات الإقليمية تأتي على حساب كارثة إنسانية كبرى تعيشها درعا اليوم، ضحاياها الأساسيون المدنيون العزل، الذين هجروا منازلهم وقراهم، وباتوا يهيمون على وجوههم في العراء، تحت شمس الجنوب اللاهبة، بحثاً عن ملجأ يقيهم من ويلات الحرب. في الوقت الذي يغلق فيه «الأخوة» الحدود ويمنعون دخول اللاجئين.

لطالما كانت قضية اللاجئين السوريين مجالاً للاستثمار السياسي والابتزاز الأخلاقي، فقد استغلتها سابقاً حكومات تركيا والأردن ولبنان وإسرائيل، ولكن يبدو أن لاجئي درعا الجدد لا يملكون قيمة سوقية قابلة للاستثمار، ولذلك يتجاهل الجميع مأساتهم، ويُتركون لمصيرهم دون أدنى حس إنساني.

هذه المهزلة يجب أن تنتهي، وإذا كان المجتمع الدولي قد فشل في إيجاد حل سياسي للحرب السورية، وإنهاء العوامل المسببة للجوء، فعليه على الأقل أن يتحمل مسؤوليته الإنسانية في إيجاد ملاذ آمن للاجئين في الجنوب السوري، يضمن الحد الأدنى من شروط الحياة والكرامة الإنسانية.

هذه المهمة لا تبدو «مستحيلة» مثلما قد تبدو مهمة تحقيق الانتقال السياسي في سوريا، ويمكن لهيئات المعارضة السورية ومنظمات المجتمع المدني أن تعمل لتحقيقها، وتضغط لإيصال وقائع المأساة للعالم أجمع. ذلك أجدى من الإنشغال العبثي بتفاصيل المؤتمرات والمفاوضات وغيرها من «الصيغ السياسية»، التي أثبتت الأيام أنها لا تساوي قيمة الورق الذي كتبت عليه.

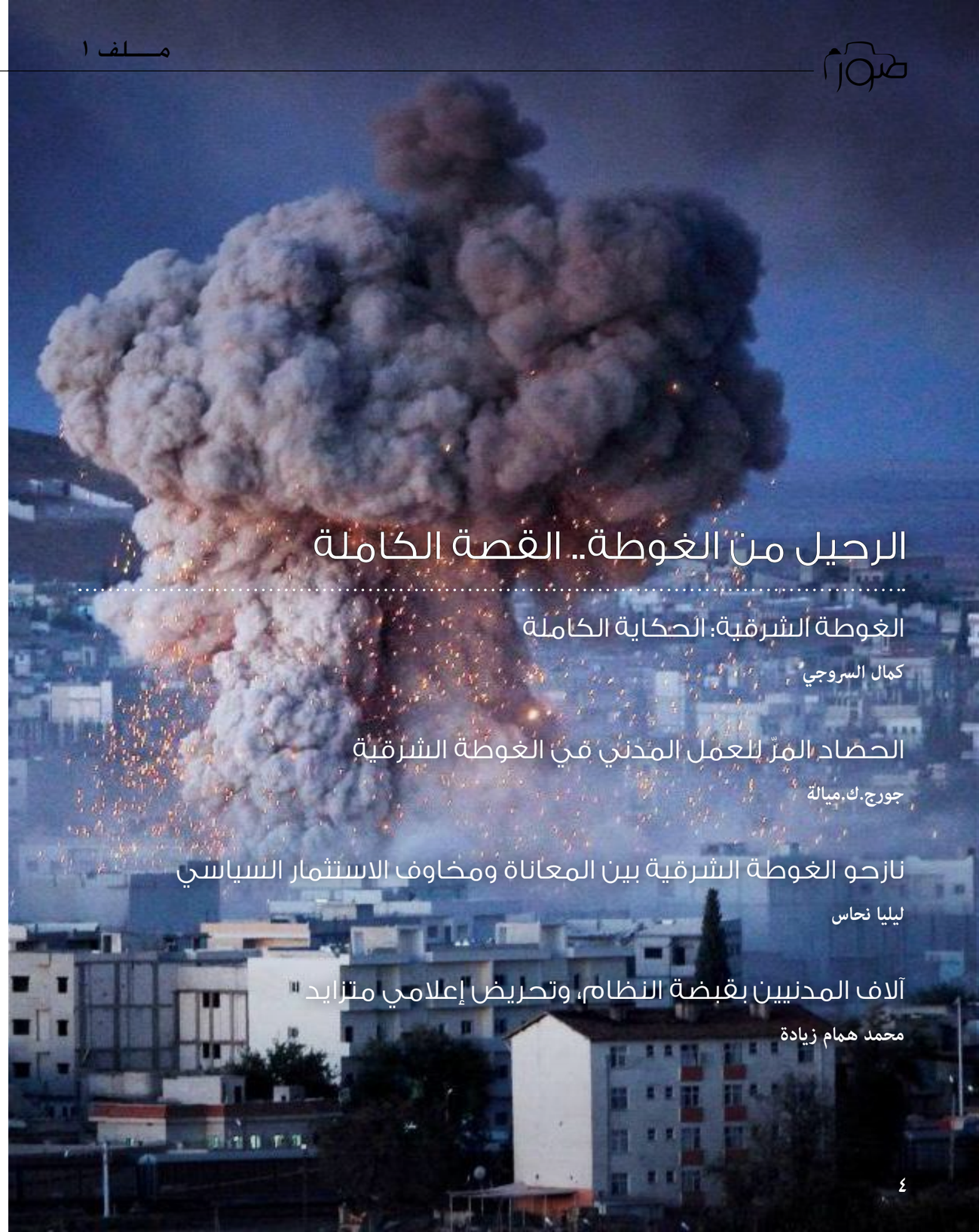

الرحيل من الغوطة.. القصة الكاملة

الغوطة الشرقية: الحكاية الكاملة
كمال السروجي

الحصاد المرّ للعمل المدني في الغوطة الشرقية
جورج.ك.ميالة

نازحو الغوطة الشرقية بين المعاناة ومخاوف الاستثمار السياسي
ليليا نحاس

آلاف المدنيين بقبضة النظام، وتحريض إعلامي متزايد
محمد همام زيادة

الغوطة الشرقية.. الحكاية الكاملة

كمال السروجي

تعرّضت الغوطة الشرقية منذ بداية الحراك الشعبي المناهض للنظام السوري لعمليات تدمير ممنهج، استهدفت البنية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة، على يد النظام السوري وحلفائه من الروس والإيرانيين والميليشيات الأجنبية المساندة له. مارست هذه القوى المتحالفة انتهاكات ترقى لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، كالقتل خارج القانون والاختفاء القسري والتعذيب والقصف العشوائي المتعمَّد والحصار والعنف الجنسي، والاستهداف المتعمَّد للأهداف المشمولة بالحماية بموجب الاتفاقيات الدولية واتفاقيات الحرب، وصولاً للتهجير القسري والتغيير الديمغرافي.

وثّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ آذار ٢٠١١ حتى الرابع والعشرين من شباط ٢٠١٨، مقتل ما لا يقلّ عن **١٢٧٦٣ مدنيّ**، بينهم **١٤٦٣ طفل و١١٢٧ أنثى بالغة.**

وحسب الشبكة فإن **٦٥٨٣ ما يزالون قيد الاعتقال التعسّفي والتغييب القسري**، كما قتل تحت التعذيب ١٢١٨ شخصاً، بينهم ثلاثة أطفال وسبع إناث بالغات.

كما وثّقت الشبكة **وفاة ٤٢٧ شخصاً، بينهم ٢٢١ طفلاً، و٧٢ أنثى بالغة جـرّاء حصار الغوطة منذ بداية تشرين الأول ٢٠١٧.**

ومع نهاية عام ٢٠١٧ بدأ النظام السوري بالتمهيد السياسي والعسكري للسيطرة على الغوطة الشرقية، دون اكتراث بمصير قرابة أربعمئة ألف مدني يسكنون فيها.

وحسب أرقـام الشبكة في الفترة الممتدة منذ ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٧ حتى ٢٤ شباط ٢٠١٨، تمّ توثيق **مقتل ١١٢١ مدنيّ، بينهم ٢٨١ طفل و١٧١ أنثى بالغة، واستهداف ١٨ منشأة طبّية، و٣٢ سوقاً شعبياً، و١١ مدرسة،** واستخدم أسلحة محرّمة دولياً، إضافة لمختلف أصناف الأسلحة التقليدية.

بالمقابل يرى كثير من النشطاء أن الخسائر البشرية أكبر من ذلك بكثير، إلا أن توثيقها يعاني من صعوبات شديدة، نتيجة تعذّر التواجد على الأرض، والتعتيم الإعلامي على الكثير من الملفّات، لا سيما أعداد القتلى الذين انضمّوا للفصائل العسكرية المعارضة، وهم من أبناء تلك المدن والبلدات.

وفي أثناء الحملة العسكرية الأخيرة صعّدت قوات النظام العنف، وبدأت بقضم أجزاء من الغوطة تدريجياً، وبعد حوالي ٥٠ يوماً، تمكّنت من السيطرة على ٨٠ بالمئة منها، عن طريق تقسيمها لثلاثة قطاعات، وعقد اتفاقيات انفرادية مع كل قطاع على حدة.

في الخامس والعشرين من آذار تمّ الاتفاق مع جهات من مدينة دومـا، كبرى بلدات الغوطة الشرقية، على خروج مَن يرغب من السكان والمقاتلين بالسلاح الخفيف، وبقاء مَن يرغب من الأهالي شريطة تسوية أوضاعهم، لكن الاتفاقية نُقضت، وعاود النظام تكثيف حملته على المدينة، وفي السابع من نيسان تعرّضت المدينة لهجومين بالأسلحة الكيماوية المحرّمة دولياً، قتل جرّائهما ما يقارب ٦٠ **مدنياً**، وأصيب حوالي الألف، ما أدّى لمتابعة المفاوضات، والتي أفضت لخروج الأهالي باتجاه الشمال السوري.

بعد استخدام الكيماوي مجدّداً، عاد الحراك للشارع السوري المعارض، وعمّت المظاهرات والوقفات الاحتجاجية دول اللجوء في الجوار

السوري، والمدن الأوروبية، وخرجت بيانات تنديد واسعة من منظمات وهيئات دولية غير حكومية. وعاد الخبر السوري لشاشات التلفزة الأوروبية والصحف الأوروبية، بعدما غيّب لفترات طويلة.

ونتيجة للضغوط حول العالم، نشط من جديد الحراك السياسي لمجلس الأمن، مع تصاعد النبرة الدولية بضرورة معاقبة النظام السوري. وبمبادرة من دول الكويت وفرنسا والسويد، تمّ عقد عدّة جلسات ماراثونية في مجلس الأمن، على أمل الخروج باتفاق يفضي لمعاقبة النظام السوري، لكن العرقلة الروسية والتهديد الدائم باستخدام الفيتو دفع المجلس للخروج بقرار اعتبره كثير من السوريين لا يحقّق نتائج عملية، وأن قيمته لا تتعدّى الحبر الذي كُتب به، ما شكّل خيبة أمل للسوريين، والمتعاطفين معهم حول العالم.

العرقلة في مجلس الأمن دفعت كلًّا من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا للتدخّل بشكل منفرد، وتوجيه ضربات جوية لمواقع للنظام السوري.

وفي منتصف نيسان الماضي، أطلقت القوات المتحالفة أكثر من ١٠٠ صاروخ، في أول ضربات غربية منسّقة موجّهة إلى الحكومة السورية، استهدفت مواقع للأسلحة الكيماوية.

سياسياً مثّلت الضربات الغربية المحدودة درساً تأديبياً أكثر منه تدميرياً للنظام السوري، وجّهت من خلاله رسائل لروسيا حول سلوكها في سوريا، وملفّات سياسية دولية أخرى عالقة تتعلّق بأزمة القرم والعلاقات مع أوروبا.

كما تضمّنت الضربة رسائل لإيران تتعلّق بنفوذها العسكري في سوريا والمنطقة بشكل عام، في ضوء عدم الرضا الإسرائيلي من ازدياد النفوذ العسكري الإيراني وتمدّده نحو جنوب سوريا، الأمر الذي يهدّد الأمن القومي الإسرائيلي.

ويرى متابعون أن هناك رسائل وُجّهت لتركيا حول سياستها بالتحالف مع روسيا وإيران لتحقيق توازن في سوريا، وذلك لثنيها عن هذا التحالف.

أمّا في الشارع السوري المعارض، فانقسم السوريون حول مدى جدوى العمليات العسكرية وفعاليّتها في ردع النظام السوري، وتجدّدت التساؤلات حول المسموح والممنوع استخدامه ضد المدنيين، خصوصاً أن التصريحات الأمريكية أكّدت أن الضربة أتت لمحاسبة النظام نتيجة استخدامه السلاح الكيماوي، ولا سيما غاز السارين المحظور دولياً.

> مثلت الضربات الغربية درساً تأديبياً أكثر منه تدميرياً للنظام السوري، وجهت من خلاله رسائل لروسيا حول سلوكها في سوريا، كما تضمنت الضربة رسائل لإيران تتعلق بنفوذها العسكري في سوريا والمنطقة بشكل عام، في ضوء عدم الرضا الإسرائيلي من ازدياد النفوذ العسكري الإيراني

سخر كثير من الناشطين من هذه التصريحات، التي تبدو كأنها تعطي إشعاراً للنظام السوري بقتل المدنيين بكل أشكال الأسلحة إلا الكيماوي منها، فيما بدت الضربة محبطة لكثير من المتابعين، نتيجة عدم فعاليّتها ومحدودية قدرتها على ردع النظام من استخدام الكيماوي مجدّداً.

تفتح «صُور» ملفّ الغوطة الشرقية، منذ انطلاق الحراك الشعبي، مروراً بتجارب المجتمع المدني وصعوبات عمله، وصولاً للتهجير وأحوال النازحين، ومستقبل قرابة أربعمئة ألف مدني أُجبروا على ترك منازلهم، وساروا نحو مستقبل مجهول غير آمن.

الحصاد المرّ للعمل المدني في الغوطة الشرقية

جورج.ك.ميالة

بعد خروج غوطة دمشق عن سيطرة النظام السوري، بدأ المجتمع الأهلي بإفراز أشكال تنظيمية أولية، تطوّرت لتأخذ طابعاً أكثر تطوّراً عبر جمعيات ومنظمات ومجالس محلية.

تشمل هذه التنظيمات المؤسّسات الخدمية التابعة للفصائل العسكرية، ومنظمات المجتمع المدني، والمجالس المحلية التي تطوّرت عبر عمليات انتخابية حقيقية، لم تخلُ من شوائب، إلا أنها نالت رغم ذلك استحسان كثيرين، قياساً بالمدة القصيرة لتجاربها الديمقراطية والانتخابية على الصعيد المحلي، والتي لم يعتدِ السوريون عليها سابقاً.

تحوّلت هذه الكيانات الجديدة لبديل عن سلطة النظام السوري، في ظلّ ظروف حصار خانق ومعاناة إنسانية شديدة، طالما شغلت وسائل الإعلام حول العالم.

ما تبقّى من المجتمع المدني

تقدّر أرقام غير رسمية وجود ١٦٠ منظمة وجمعية أُحدثت بعد انطلاق الاحتجاجات السورية في مختلف مدن وبلدات الغوطة الشرقية، لتأخذ على عاتقها القسم الأساسي من المسؤوليات الخدمية للسكان. وامتدّ نشاطها ليشمل جميع مناحي الحياة من الصحة والتعليم والإغاثة والشؤون المدنية، وصولاً للدفاع المدني الذي تحمّل جانباً كبيراً من المهمّات الصعبة.

ومع تصاعد الحصار على الغوطة الشرقية، والذي استمرّ لسنوات، تعاظمت جهود المنظمات ونشاطها. وحصلت مواجهات بين الناشطين والسلطات العسكرية في المنطقة، نتيجة تدخّلها في عمل المجتمع المدني، وصلت إلى حدّ اعتقال نشطاء دون سبب وجيه، وقيام مظاهرات ضد هذه الفصائل.

ومع سيطرة النظام على المناطق تباعاً في الغوطة الشرقية، اضطرّ غالبية القائمين على هذه المنظمات للخروج نحو الشمال السوري، نتيجة المخاوف من تصفيتهم واعتقالهم في حال بقائهم في المنطقة أسوة بالمدنيين الآخرين.

تقول الناشطة هبة عواد (اسم مستعار للضرورة الأمنية) للمجلّة: «قليلون من تجرّؤوا على البقاء في الغوطة، لأن غالبيتهم من المطلوبين للنظام منذ بداية الثورة. هناك قوائم تمّ تحضيرها منذ سنوات لاعتقالهم وتصفيتهم، فالناشط المدني على رأس المستهدفين من النظام السوري».

وتضيف هبة: «بعض المطلوبين ليسوا من أبناء الغوطة، بل هم أفراد من مناطق أخرى، شكّلت الغوطة لهم سابقاً ملاذاً آمناً من قبضة النظام الأمنية، وظلّوا أوفياء للأهالي وقضيتهم حتى لحظة خروجنا جميعاً».

اختلفت تجارب المنظمات أثناء التحضيرات للخروج، فبعض الجمعيات تمّ نهب مقرّاتها، وسرقة محتويات مستودعاتها من قبل أشخاص من الغوطة، أو من قوات النظام التي سيطرت على هذه المقرّات، ما اضطرّ عديداً من العاملين فيها للهروب وتركها عند اقتراب قوات النظام، نحو مناطق في عمق الغوطة أكثر أمناً.

يقول الناشط المدني أوس المبارك لمجلّة صُوَر: «هناك منظمات خرجت بمحتويات مكاتبها الورقية والإداريـة، إضافة لصناديقها المالية، وترك كوادرها خلفهم سنوات من العمل المدني المرّ، سنوات من الحصار والموت والاستهداف اليومي للناشطين المدنيين لم يعرف العالم له مثيلاً من قبل».

ويتابع: «تعدّدت خسائر المنظمات: بعضها خسر كل شيء، خصوصاً المنظمات العاملة في المجال الطبّي والإغاثي، التي خسرت ما راكمته من فكر مؤسّساتي هناك طيلة السنوات الماضية، ومنها من لم يخسر شيئاً، خصوصاً المنظمات التي كانت توجّه عملها لمساعدة السكان المحليين على تعزيز قيم الديمقراطية والـحـريـات وحـقـوق الإنـسـان، ومراقبة الانتخابات والحَوْكَمة وتشجيع مشاركة المجتمعات المحلية في اتّخاذ القرار».

وعن مستقبل هذه الجمعيات يقول المبارك للمجلّة: «بعضهم سيتوقّف عن العمل، وبعضهم سوف يندمج مع هيئات أخرى، وقسم منهم سوف يتابع عمله مع مكاتب تابعة لنفس المنظمة في فروعها الأخرى بريف حلب».

ويتابع: «هناك جهود حثيثة للاستمرار في العمل رغم كل الصعوبات، بعض المنظمات في صدد تحضير خطط جديدة لدمج بعض الكوادر الواصلة حديثاً في مكاتب الشمال السوري، كما يعملون على إنشاء مكاتب جديدة كانت مـوجـودة في الغوطة وغير متواجدة في شمال سوريا، لتطوير العمل في مناطق النزوح الجديدة».

المجالس المحلّيّة

شكّلت تجربة المجالس المحلية في ريف دمشق خطوة متقدّمة نحو تعزيز قِيَم الديمقراطية، وتعزيز ودعم أفراد المجتمعات المحلّية لتمثيل أنفسهم ضمن مجالس منتخبة تحقّق تطلّعاتهم ورغباتهم، ولعبت المجالس المحلية دوراً محورياً في تقديم الخدمات الأساسية واكتسبت ثقة الناس، من خلال المشاريع الخدمية والتنموية التي نفّذتها ضمن ظروف الحصار، إضافة لوقوفها في وجه كثير من التجاوزات التي قامت بها الفصائل العسكرية المسيطرة على المنطقة. كما قدّمت هذه المجالس، أسوة بمختلف شرائح المجتمع، العديد من الضحايا والمصابين أثناء ممارسة عملهم، وصولاً للحظة إخلاء المنطقة.

يقول ممثّل مجلس محافظة ريف دمشق في تركيا مهران عيون لمجلّة صُوَر: «قرابة ٧٠ بالمئة من كوادر مجلس المحافظة والمجالس الفرعية، وحوالي ٥٠ بالمئة من الكادر التعليمي و٧٠ بالمئة من الكادر الطبّي، خرجوا باتجاه الشمال السوري».

عانت المجالس المحلية في الفترات السابقة من نقص تدريجي في تمويل ودعم المشاريع التنموية التي تعزّز صمود الأهالي، الأمر الذي دفع كثيراً من المتابعين لاعتبار تخفيض الدعم أحد أوراق الضغط السياسية غير المباشرة على المجالس والسكان لدفعهم للخروج من مناطقهم.

وعن الموضوع يقول عيون لـ«صُور»: «انخفض الدعم عن المجالس المحلية لغوطة دمشق بشكل ملحوظ، وبقيت مجموعة مشاريع كنّا نعمل عليها في الغوطة، يمكن أن يستمرّ تمويلها حتى تنتهي قريباً، ومع نهاية العام الجاري نتوقّع توقّف الدعم بشكل كامل، حجم الدعم المقدّم خلال ٢٠١٨ يساوي ٢٠ بالمئة فقط من الدعم الذي كان يقدّم في عام ٢٠١٥».

وعن مستقبل المجالس والهيئات التابعة لها يقول عيون: «ستكون مهمّتنا إعادة تجميع الكوادر التعليمية والطبّية وغيرها، وإعادة تفعيلها في المناطق التي وصلت إليها، كما سنحاول تشكيل لجان وهيئات للإشراف على شؤون المهجّرين من ريف دمشق، كلٌّ حسب منطقته، وأتوقّع أن يتمّ حلّ هذه اللجان جميعاً عند انتهاء هذه الأمور التنظيمية».

نشطاء يصلون إلى مناطق النظام

نسبة قليلة من ناشطي المجتمع المدني فضّلوا البقاء في الغوطة على مسؤوليّتهم الشخصية، منهم مجموعة من الأطباء العاملين، تلقّوا وعـوداً بمتابعة حياتهم الطبيعة ودراستهم

الجامعية من أطراف دولية، وبعض السوريين الذين لعبوا دوراً كبيراً في إبرام اتفاقية الخروج، لكن النظام سرعان ما نكص بالوعود التي قدّمتها هذه الجهات، وعـرض على شاشة تلفزته الرسمية اثنين من هؤلاء الأطباء أدليا بشهادات معاكسة، قيل أنها تدحض مجزرة الكيماوي الأخيرة، وأرسلهما ليكرّرا أقوالهما هذه في مقرّ منظمة حظر الأسلحة الكيمائية بمدينة لاهاي الهولندية.

يقلّل حقوقيون من شأن هده الشهادات التي قدّمها النظام السوري عبر العاملين في الحقل الطبي. يقول المحامي أحمد سيفان لمجلّة صُوَر: «الأشخاص الذين تمّ عرضهم على شاشات التلفاز لم يعودوا صالحين كشهود أمام فرق التحقيق الدولية ومحاكمها، نتيجة كشف هويّتهم الحقيقية، فالتحقيقات الدولية تتكتّم على هوية الشهود، كما في ملفّ قيصر الذي كشف صُور ضحايا التعذيب في سجون النظام، ومن الناحية القانونية تتعارض شهاداتهم نتيجة اعتبارهم جـزءاً من القضية، إضافة لوجود عشرات الضحايا والشهود الآخرين، قدّموا روايـات مخالفة لما جاء على لسان هؤلاء».

ويتابع: «القاضي والـداني يعرف أن النظام السوري هو من جاء بهم، وهو المتّهم الأول بجرائم الكيماوي، لن يكون لشهاداتهم أي صـدى سـوى لـدى بعض الـدوائـر الإعلامية الدولية التي تساند النظام السوري وتدور في فلكه».

رزان زيتونة ورفاقها: الملفّ الحاضر الغائب

شكّل اختطاف مديرة مكتب توثيق الانتهاكات رزان زيتونة وزملائها من قلب مدينة دوما صفعة مبكرة للمجتمع المدني السوري عموماً، ولم تفلح الجهود المدنية والسياسية بالكشف عن مصيرهم، ومع بدء خروج القوى العسكرية المسيطرة نحو الشمال السوري، وجهت أطياف من المجتمع المدني السوري مناشدات لجيش الإسلام، أحد المتّهمين بالقضية، بضرورة الكشف عن الحقيقة. ورغم الجهود المكثّفة والحملات والمناشدات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، لم يتمّ تحقيق أي خرق في هذا الملفّ، الذي لطالما بقي عالقاً ومسار جدال بين الأوساط السورية المعارضة.

ومع سيطرة النظام على المنطقة يزداد موضوع الكشف عن مصير المغيبين تعقيداً وصعوبة، نتيجة صعوبة وصول فرق تحقيق محايدة، ليتحوّل ملفّ اختفائهم للغز يزداد تعقيداً، يُضاف إلى قوائم الانتهاكات التي طالت النشطاء المدنيين.

استجابات طارئة

سارعت الكثير من التجمعّات المدنية المنتشرة في تركيا والشمال السوري للاستجابة لحاجات ومطالب أهالي الغوطة، رغم ضعف إمكانياتها.

تقول الناشطة هبة عوار لـ«صُور»: «كثير من التجمّعات الشبابية رحّبت بنا في تركيا، وعرضوا المساعدة، كلٌّ حسب قدرته، ندرك أن الأزمة أكبر من قدرة الجميع، معظم من يحاول مساعدتنا يحتاج هو نفسه للمساعدة، وهنا تكمن عظمة الشعب السوري، منكوب يساعد منكوباً آخر».

في جنوب تركيا سارعت الهيئة الطلابية في مدينة غازي عينتاب، وهي تجمّع شبابي أسّسه طلاب سوريون يدرسون في جامعة المدينة، لتنظيم ندوات خاصة تحمل عنوان: «الدراسة في تركيا لأهل الغوطة»، في محاولة منهم لمساعدة الراغبين بمتابعة تحصيلهم العلمي في معرفة مضمون وشروط الدراسة في تركيا ومعاييرها، إضافة للمنح الدراسية المقدّمة، والإجـراءات اللازم اتّباعها من أجل القبول الجامعي.

في سياق آخر تصّر **مبادرة «الغوطة»**، التي أطلقها نشطاء سوريون للتعريف بالحصار الخانق التي كانت تعيشه المنطقة، على ألّا تنتهي حكاية أهلها بمجرّد خروجهم منها، وذلك عن طريق الحشد عبر وسائل الإعلام، والتواصل مع نشطاء حول العالم. ويقوم متطوّعو المبادرة بمشروع لمساعدة الطلاب الراغبين بمتابعة تحصيلهم العلمي، لخلق فرص حقيقية لمتابعة دراستهم الجامعية التي حرموا منها منذ سنوات.

نازحو الغوطة الشرقية بين المعاناة ومخاوف الاستثمار السياسي

ليليا نحاس

مع وصول ما يزيد عن أربعين ألفاً من أهالي الغوطة الشرقية للشمال السوري، بدأت المنظمات والمجتمعات المحلية في محافظة إدلب وريف حلب، بالاستنفار لتقديم العون والمساعدة للهم. ووضعت الكثير من المحلات في إدلب عبارات الترحيب بأهالي الغوطة واعلانات تقديم المواد الغذائية والخدمات بالمجان لهم، وتم تداول هذه الصور بكثرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

وبالتزامن مع ذلك سارع الأفراد بتقديم وجبات الطعام وجميع أنواع المساعدات للنازحين، في نوع من رد الجميل لصمودهم في وجه حصار النظام السوري لعدة سنوات.كما قامت المنظمات والجمعيات بإعلان حالة الطوارئ لتقديم المساعدات المستعجلة.

لكن المشاكل بدأت بالظهور بعد أسابيع قليلة، بسبب قلة الدعم الدولي المخصص لأهالي الغوطة، واستنفاذ المنظمات لمخصصاتها للاستجابة للنازحين الذين وصلوا سابقاً.

النازحون إلى مناطق سيطرة المعارضة

يغيب دور منظمات الأمم المتحدة في الشمال السوري نتيجة لعدة أسباب، أبرزها حالة عدم الاستقرار الأمني التي خلفتها حالة الصراع المتبادل بين الفصائل المسلحة هناك، وتقتصر المساعدات المقدمة على جمعيات تركية ومحلية، هذا الواقع جعل مكاتب الأمم المتحدة تتعرض لانتقادات كثيرة، ومطالبات بالابتعاد عن أي صراع سياسي والوقوف إلى جانب المدنيين.

أم أنور، ممرضة في إحدى المشافي بالقرب من باب الهوى على الحدود السورية التركية، تقول لـ«صُور»: «تعمل المنظمات بطاقتها القصوى بغية الاستجابة الطارئة للواصلين حديثاً من الغوطة في جميع المجالات، كتأمين المسكن والغذاء، والرعاية الصحية. نرسل الحالات الطبية الخطرة التي لا يمكن علاجها بشكل فوري لتركيا، الأقل خطورة نقدم لها جميع الخدمات المطلوبة. الكثير من الواصلين بحاجة للرعاية والرقابة الطبية المستمرة، غالبية الأطفال والنساء مصابين بنقص التغذية جراء الحصار الطويل».

استطلعت «صُور» مخيماً عشوائياً بني على عجل بالقرب من مدينة معرة مصرين شمال إدلب.

يقول أبو خالد، وهو رجل خمسيني قادم من بلدة حمورية: «يضم المخيم مئة خيمة، قمنا ببنائه بجهودنا الذاتية بالقرب من مخيم القرية الطينية، للاستفادة من الحمامات الموجودة فيه».

ويتابع: «في الأسبوع الأول تم توزع وجبات غذائية جاهزة، بالإضافة للخيم وبعض الفرش والأغطية، لكنها لا تسد الحاجة، نعيش في خيام قماشية، ومقبلون على صيف حار، بحاجة لعوازل تقينا الحر، ووجود مصادر مستمرة للكهرباء، إضافة لتجهيز أرضية المخيم، لمنع انتشار الحشرات والقوارض».

ويضيف أبو خالد: «نستخدم الحمامات ودورات المياه في المخيم المجاور، ما زاد الضغط عليه، نحن بحاجة مستعجلة لهذه الأشياء الأساسية، ولحاويات القمامة منعاً لانتشار الأمراض نتيجة قلة النظافة».

أما أم خالد فتقول للمجلة: «كما ترون نحن ٦ أشخاص ولدينا أربع فرشات وأربعة أغطية، قبلنا بالسكن في خيمة بدلاً من بيوتنا هناك، أتمنى من المنظمات الدولية التي سارعت لرعاية اتفاقية تهجيرنا أن تؤمن لنا أساسيات الحياة التي شاركوا برسمها لنا».

النازحون إلى مناطق السيطرة التركية في عفرين

تبدي بعض الأوساط السورية المعارضة أو المقربة من قوات سوريا الديمقراطية تخوفات من أن يفضي النزاع في سوريا إلى تشكيل كانتون موالي لتركيا في الشمال السوري، خصوصاً بعد وصول كبرى الفصائل المعارضة من ريف دمشق كجيش الإسلام المقرب من السعودية، في حين تؤكد أوساط أخرى أن هذه المخاوف هي مجرد دعايات إعلامية مصدرها تيارات مقربة من حزب العمال الكردستاني وقوات حماية الشعب.

يقول المقدم المنشق أبو إبراهيم لـ«صُور»: «تم تخفيف الدعم المقدم من السعودية لجيش الإسلام بشكل كبير، لذلك رأينا محاولات من قيادات جيش الإسلام للتقرب من تركيا عبر فصائل درع الفرات، لكن المؤكد أن جيش الإسلام في أضعف حالاته، وعلى ما يظهر أن اتفاقيات التهدئة تسير قدماً بموجب التفاهمات التي ترعاها روسيا وتركيا، ويبدو أن الصراع المسلح سوف يتم تجميده على المدى القريب بشكل كامل، وغالباً ما ستندمج جميع الفصائل في الجيش الوطني الذي بدأ تأسيسه في الشمال. أما مخاوف التغيير الديمغرافي فهي حملات إعلامية منظمة من تيارات أصبحت معروفة للجميع. بالمقابل علينا جميعاً إيجاد توافقات، تكفل الحفاظ على التركيبة السكانية لجميع المناطق في الشمال السوري، وأهمها الحفاظ على الطابع الكردي لمنطقة عفرين».

الهام، وهي سيدة أربعينية، تقول لـ«صُور»: «وصلنا في البداية لمدينة إدلب، حاولنا البحث عن سكن هناك، فلم نوفق بذلك، مخاطر أمنية كبيرة تحيط بزوجي نتيجة انتمائه لجيش الإسلام المعادي لجبهة النصرة، الأحاديث المستمرة حول احتمالية تعرض المحافظة لعمليات عسكرية دفعتنا للبحث عن مكان أكثر أمناً. لم نعد قادرين على تحمل المزيد، فقد خرجنا من موت محتم، هل نذهب لنفس المصير؟ يجب أن يرتاح أطفالنا من القصف اليومي الذي كبروا معه».

تتابع الهام: « انتقلنا لعفرين ووجدنا هناك بعض المنازل المهجورة والمدمرة جزئياً، استقرينا في أحدها. المنزل شبه خال من التجهيزات، في أول ليلة وجدنا حولنا بعض الفرش والأغطية، جلبناها لكل نبيت ليلتنا الأولى. لسنا سعداء بالسكن في بيوت مدمرة، ولا أتمنى لأهل عفرين أن تدمر بيوتهم، هم أشخاص طيبون، لكن الظروف أوصلتنا لهذا. يجب أن نبدأ حياتنا من نقطة الصفر. نحن متعبون، والغد مجهول بالنسبة لنا».

أحمد، وهو شاب يبلغ الخامسة والعشرين من العمر، يقول للمجلة: «عاهدت نفسي أن أترك السلاح، في الغوطة كنت أحارب النظام، المسؤول عن مقتل أخي وأسرته، هنا على ما يبدو لا حرب مع النظام، سأسعى للتطوع مع الشرطة الحرة، وإن لم أنجح سأفتح بسطة أعتاش منها، لأتمكن من متابعة حياتي».

بالمقابل هنالك مخاوف لدى الشارع الكردي مما يحصل، نتيجة الانتهاكات المستمرة من قبل فصائل المعارضة التابعة لتركية التي أصبحت تسيطر على المدينة، لفرض تغيرات طويلة الأمد، تؤدي لفرار الكثير من الكرد من عفرين لاسباب متعددة ياتي في مقدمتها الانتهاكات التي تحصل بحقهم.

نشرت هيومن رايتس تقريراً بعنوان استيلاء جماعات تدعمها تركيا على الممتلكات في عفرين ذكرت فيها أن فصائل المعارضة» استولت على ممتلكات المدنيين الأكراد ونهبتها ودمرتها في منطقة عفرين شمالي سوريا. وأسكنت جماعات المسلحة المناهضة للحكومة مقاتلين وعائلاتهم في منازل السكان، ودمرت الممتلكات المدنية ونهبتها دون تعويض أصحابها».

تقول نارين، وهي سيدة خمسينية لـ«صُور»: «ابنتي تحضّر لامتحانات الشهادة الثانوية، وابني سيقدمها في العام القادم، سابقاً كانا يستطيعان بعد النجاح بالامتحانات متابعة دراستهم في الجامعات التابعة للنظام، أما اليوم الأمر غير ممكن، لذلك نفكر جدياً ببيع بيتنا والانتقال لحلب، من أجل مستقبل أولادي وليس حباً بالنظام، لكنه الخيار الأفضل، ففي مناطق المعارضة لا يوجد جامعات، وليس لنا قدرة مادية لإرسالهم للدراسة في الخارج».

أما أبو كرمو فيقول لصور: «أهل الغوطة وجميع السوريين هم أهلنا، حارتنا ممتلئة بالساكنين الجدد، أتمنى أن يحافظوا على أخلاقهم التي طالما عرفوا بها، ولا ينجرّوا خلف المفسدين، كنا نكره قوات الأسايش، واليوم نكره قوات درع الفرات، أتمنى أن يبقى الود بيننا بعيداً عن كل المشاكل السياسية، كي نستمر بالتعايش واقتسام رغيف الخبز».
بالمقابل يقول جانو، وهو صاحب أحد محلات البقالة في منطقة عفرين لصور: «كثرة الوافدين الجدد زادت المبيعات ورفعت الأسعار، كما عززت الفوارق بين الناس، بعضهم ازداد فقراً نتيجة قلة فرص العمل، أما تجار الحروب والأزمات فزادت ثرواتهم».
يبدي جانو تخوفه من المستقبل بقوله: «لدينا تخوفات من قيام تجار الحروب والأزمات بافتتاح مشاريع والسيطرة على الأسواق، وبالتالي يكون مصير مئات التجار الصغار كحالتي مجهولاً في المستقبل».

الأطفال مجدداً

يعاني أطفال الغوطة الواصلين حديثاً من مشاكل متعددة، أهمها حالة الحصار والحرب التي عايشوها طوال السنوات السابقة، إضافة لتقطع في التعليم، ومشاكل نفسية جراء ما شهدوه من عنف منظم.
تحدثت «صُور» مع إحدى المعلمات في منطقة الأتارب عن أحوال هؤلاء الأطفال فأكدت للمجلة: «أطفال الغوطة الشرقية بحاجة لرعاية خاصة، الكثير منهم كبر وهو لا يعرف سوى الحرب والقصف والدمار، إنهم لا يعرفون الوجه الآخر للحياة، لذلك هم بحاجة لرعاية وبرامج خاصة بهم على عدة مستويات، أولها مستعجل، يتضمن أنشطة وبرامج ترفيهية، وهذا ما نطالب جميع المنظمات المعنية بالاهتمام به. ثم خطط متوسطة المدى، وهذا واجب مديريات التربية والتعليم، من خلال إجراء تقييم شامل لمستوياتهم التعليمية، تمهيداً لإدخالهم في الدورة التعليمية الموجودة لدينا».

وتتابع المعلمة: «هناك حالات بحاجة لرعاية خاصة، لأطفال لديهم مشاكل نفسية، كحالات الهلع والخوف الدائم نتيجة ما عاشوه لسنوات، أو نتيجة صدمات تعرضوا لها نتيجة فقدانهم أحد الأبوين أو كليهما، وهؤلاء بحاجة لجلسات علاجية كل حسب حالته، بدءاً من الأنشطة الترفيهية كالرسم والرياضة التي تحفزهم على إخراج ما في نفوسهم من طاقة سلبية، وصولاً للعلاجات السلوكية والدوائية».

آلاف المدنيين بقبضة النظام، وتحريض إعلامي متزايد

محمد همام زيادة

مع سيطرة النظام تدريجياً على مدن وبلدات الغوطة الشرقية، اضطرّ آلاف من السكان للتوجّه نحو العاصمة دمشق، رغبة منهم بعدم ترك مدينتهم التي عاشوا فيها، رغم المخاطر الأمنية المحدقة بهم من جانب الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السوري.
وكان النظام قد صرح عبر جريدة الوطن المقرّبة منه أن قرابة ٤٢ ألفاً من أهالي الغوطة قد وصلوا إلى مراكز الإيواء التي أقامها، في حين ذكرت مصادر روسية مسؤولة عن المصالحة ومقرّبة من قاعدة حميميم العسكرية الروسية أن الأعداد قد فاقت مئة ألف.

أوضاع لا إنسانية

في الأسابيع القليلة اللاحقة لخروج النازحين، تمّ توزيعهم على عدة مناطق ومراكز إيواء، كمنطقة الدوير في عدرا، ومركز حرجلة بريف دمشق الغربي، بالإضافة إلى مراكز أخرى في قلب العاصمة.
يقول أحد هؤلاء النازحين، رفض ذكر اسمه للضرورة الأمنية، مقيم في مركز حرجلة بالقرب من الكسوة بريف دمشق: «هذه الأماكن أشبه بالمعتقلات، وضعونا في أحد المدارس ووزّعوا علينا حاجات بسيطة كالفرش وبعض الأغطية، النظافة العامة سيّئة ودورات المياه لا تعمل بشكل جيد».
ومن الناحية الأمنية يقول: «هناك مضايقات أمنية كثيرة، تعرّضنا للشتائم والسباب من قبل الشبيحة وعناصر الدفاع الوطني أمام أعين موظفي ومتطوّعي الهلال الأحمر. الذكور بين ١٦-٥٠ يساقون لتسوية أوضاعهم، بعضهم أُجبر على التوقيع على أوراق أنه تعاون مع المجموعات الإرهابية المسلحة وتمّ اعتقاله، ولم نعرف مصيره حتى الآن».

الأوضاع السيّئة التي يعاني منها النازحون، دفعت علي الزعتري، الممثّل المقيم لأنشطة الأمم المتحدة في سوريا، للخروج عن صمته في تصريحات صحفية لوكالة فرانس بريس، بعد زيارته لبعض مراكز الإيـواء، أكّد فيها أن الوضع مأساوي في مراكز الإيواء في عدرا، فهي غير مهيّأة لاستقبال المدنيين. وأضاف: «لايوجد أحد يقبل بالبقاء هنا لخمس دقائق. هؤلاء أشخاص هربوا من القتال وعدم الأمن في الغوطة إلى مكان لا يجدون فيه مكاناً للاستحمام».

بعد أسابيع قليلة بدأ النظام السوري بالسماح لبعض الأهالي بالعودة لمناطقهم، بعد تسوية أوضاعهم، كبلدات حمورية وسقبا.
يقول أحد العائدين: «قبلنا بالعودة بعدما رأينا أن الحياة مستحيلة في مراكز الإيواء، فهي أشبه بالمعتقلات، رضيت بالسكن في بيتي المهدّم، الذي فوجئت بسرقة ما تركته فيه من أثاث قديم، «عفّشوا» المروحة والبراد، ولم يتركوا لنا شيئاً، لكن لا بأس. الحياة هنا أفضل من الحياة الجماعية في مراكز الإيواء، هنا تتمتّع ببعض من حرّيتك الشخصية داخل بيتك المهدّم والمسروق».

ويبدي أبو كمال تخوّفه من المستقبل قائلاً: «عداك عن الفقر وغياب فرص العمل، أتخوّف من أن يساق ولداي للخدمة العسكرية بعدما وقّعوا على تسوية أوضاعهم، هل يُعقل بعدما عشناه طيلة السنوات الماضية، أن يحملوا السلاح مجدّداً ويتوجّهوا إلى جبهات القتال؟».

نصر مؤزّر

مع سيطرة النظام الكاملة على الغوطة الشرقية برعاية روسية، بـدأ المـوالـون له باحتفالات كبيرة في قلب العاصمة دمشق، ومسيرات مؤيّدة للنظام السوري، الأمر الذي جعلهم مثار انتقاد أوسـاط موالية أخرى للنظام، نتيجة حجم المأساة التي تعرّفوا عليها من خلال أهالي الغوطة الواصلين لمراكز الإيواء.

وبالتزامن مع ذلك انطلقت وسائل إعلام تابعة للنظام، وأخرى لبنانية مقرّبة من دوائر حزب الله، في تغطية إعلامية غير مسبوقة، وقدّمت عشرات التقارير المصوّرة عن الأنفاق التي كانت تُستخدم لتهريب المواد الغذائية.
يقول المصور والناشط الإعلامي محمد كركص لمجلّة صُوَر: «لم أرَ مسبقاً تغطية إعلامية بهذه القوة، صوّروا الأنفاق التي كانت تستخدم لإدخال المواد الغذائية الأساسية والأدويـة، وقدّموها بأسلوب أسطوري، هذا العرض بهذه الطريقة موجّه بشكل خاص للموالين، بغرض زيادة شيطنة الثوار والمدنيين المقيمين هناك، يريد النظام بعدما دمّر مدنهم ونهبها، أن يعزّز الحقد تجاههم».
ويتابع كركص: «هناك تقارير أخرى عرضت كمّيات كبيرة من الأسلحة، قالت وسائل إعلام النظام أن الإرهابيين قد تركوها، في رسالة واضحة لعناصره وميليشياته لتعزيز الكراهية والعنف تجاه أي أحد ينتمي للمناطق التي انتفضت في وجه النظام على المدى الطويل، وهو نوع من التحريض سيترك آثاره لسنوات طويلة، حتى لو تمّ التوصّل لحلّ سياسي ما في سوريا».

إعادة الإعمار

نقلت وسائل إعلام تابعة للنظام السوري أنباء عن عدّة اجتماعات قام مجلس وزرائه بعقدها بهدف وضع خطط لإعـادة إعمار الغوطة الشرقية، لإعـادة هويّتها الزراعية والحرفية التي طالما اشتهرت بها على مدى عشرات السنوات.
بالمقابل يقلّل متابعون للشأن السوري من قدرة النظام على القيام بأي شيء حقيقي تجاه الغوطة الشرقية.

يقول كركص المتابع لشؤون الغوطة: «اعتدنا على تصريحات النظام والدوائر المقربة من إيران وروسيا بإعادة الإعمار والتأهيل السريع للكثير من المناطق، لو كان النظام جدياً لكان أعاد إعمار حمص التي سيطر عليها منذ عدة سنوات وكذلك حلب، حتى آثار القصف لم يستطع ترحيلها حتى الآن، كلها وعود واهية يقدّمها لأنصاره ولرجال أعمال مقرّبين منه، لدفعهم للدخول في مشاريع اقتصادية في هذه المناطق».

ويتابع كركص: «رؤوس الأموال الكبيرة القادرة للتصدّي لهذه المشاريع لا تعمل في مثل هذه الظروف الأمنية، فلا ثقة بالنظام أبداً، النظام لا يرغب بالقيام بشيء حقيقي تجاه هذا الملفّ، فهو يريد متابعة مخطط التغيير الديمغرافي الذي بدأه منذ سنوات، ويريد حصد نتائجه التي قدّم من أجلها الكثير».

التوجه المتشدد لدى الائتلاف والفصائل يسلب الهيئة وظيفتها التفاوضية ويحاول زجها طرفاً سياسياً ضمن الصراع الدولي والإقليمي

إن شعاري الحسم والإسقاط هما شعاران ساقطان، ولن يتحقق أي منهما؛ لأن طبيعة الأزمة السورية من جهة، والتوازن الدولي والإقليمي من الجهة الأخرى لن يسمحا بذلك

«صُور» تحاور الدكتور قدري جميل رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية

حاوره: كمال أوسكان

الدكتور قدري جميل أمين مجلس حزب الإرادة الشعبية في سوريا، رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية. يحمل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد السياسي من جامعة موسكو عام ١٩٨٤- أستاذ محاضر في معهد تخطيط التنمية الاقتصادية الاجتماعية في دمشق سابقاً، وكان عضواً في الحزب الشيوعي السوري منذ عام ١٩٦٦. له مؤلفات وأبحاث مختلفة في المجالات الفكرية والاقتصادية والسياسية، وصدر له كتاب تحت عنوان «الحضارة البشرية على مفترق طرق»، وآخر تحت عنوان «قضايا اقتصادية».

كان لـ«صُور» هذا الحوار مع الدكتور قدري حول الحرب والمفاوضات والدستور السوري المستقبلي، وغيرها من القضايا التي تشهدها الساحة السورية.

لنبدأ من منصة موسكو التي يترأسها الدكتور قدري جميل، والتي تشكلت في ٢٠١٤ بعد مؤتمرات ولقاءات عقدت في موسكو. هل تعرفنا بها أكثر؟ ما هي رؤيتها للقضية السورية، وما هي القوى السياسية التي تضمها، ومكانتها في الحياة السياسية في سوريا؟

تضم منصة موسكو مجموعة من القوى والأحزاب هي حزب الإرادة الشعبية الموجود في كل المحافظات السورية، ومجلس العشائر العربية الذي قدم وحده ٢٥٠٠ شهيداً في مواجهاته مع داعش، وكذلك تيار طريق التغيير السلمي، والتيار الثالث لأجل سورية، والحزب الديمقراطي الاجتماعي، وتجمع سورية الأم، والحزب الوطني الديمقراطي. القوى الممثلة في منصة موسكو هي بشكل أساسي قوى جبهة التغيير والتحرير التي تبنت منذ السنة الأولى من الأزمة الحوار سبيلاً ومخرجاً من الأزمة، ورفضت التدخل الخارجي والعنف بأشكاله المختلفة.

تميزت هذه القوى أنها رفعت نداءً للأمم المتحدة لم يوقعه كل المشاركين من المعارضة بل أغلبيتهم، وطالبت فيه باستعادة مسيرة جنيف وتطبيق بيان جنيف١، وشكل الموقعون على هذا النداء لجنة متابعة أصبحت تعرف مجازاً بمنصة موسكو مع ان كل المشاركين فيها من قوى موجودة في سورية. وقفت هذه القوى ضد الانقسام الوهمي بين موالاة ومعارضة، وتمسكت بأنّ مصلحة أكثر من ٩٠ بالمئة من الشعب السوري هي مصلحة واحدة بالضد من مصالح قلة قليلة من الفاسدين الكبار وتجار الحروب الموجودين في النظام والمعارضة على السواء، وشكلت نوعاً جديداً من المعارضة مختلفاً كلياً عن ذاك الذي جرى ترويجه خلال التسعينيات وبداية الألفية، (على غرار المعارضة العراقية)، حيث كانت وصفة المعارضة أنها تكون معارضة بقدر ما تستدعي التدخل الخارجي وبقدر ما تتماهى مع الطروحات الغربية. على العكس من ذلك ظهرت في سورية معارضة وطنية تعمل لتغيير النظام تغييراً جذرياً عميقاً بكل الاتجاهات، وترفض التدخل الخارجي وتقف ضده حتى النهاية، وتتمسك بموقف وطني صلب ضد الكيان الصهيوني وضد القوى الغربية الاستعمارية.

الطرح السياسي الذي يثبت الواقع صحته يعزز مواقع القوى التي تطرحه، وهذا بالضبط ما يحصل مع منصة موسكو.

دكتور قدري جميل كنتَ من الشخصيات التي دعت إلى الحوار منذ بداية الأزمة السوريّة، لكن إلى الآن لم نشهد أي تقدم في المسار التفاوضي، كما أننا لم نشهد أي حوار حقيقي بين الأطراف المتصارعة على الساحة السورية رغم وجود القرار الدولي ٢٢٥٤، برأيكم من يعيق هذا التقدم، وما سبب هذا الاستعصاء؟

هنالك جانبان لهذه المسألة، الأول دولي وإقليمي والثاني داخلي. في الجانب الأول، فإنّ مشكلتنا، وفرصتنا في الوقت ذاته، أن الأزمة السورية تزامنت مع تغير ميزان القوى الدولي، حيث تتراجع المنظومة الغربية بعقليتها الاستعمارية وتتقدم منظومة جديدة على رأسها روسيا والصين. لو كانت الغلبة للأميركان كما في التسعينيات وحتى العقد الأول من الألفية، لكان مصيرنا مشابهاً إلى حد ما لمصير العراق أو ليبيا، حيث انتهت أزمتهما شكلياً ولكنها مستمرة وتتعمق فعلياً. ما يجري في سورية هو الذهاب نحو نموذج جديد بالكامل للحلول السياسية، يقوم على مواجهة التدخلات الخارجية لإنهائها وتصفير محصلتها، بحيث يستطيع الشعب السوري أن يقرر مصيره بنفسه فعلاً وحقاً. وتحقق هذا النموذج الجديد بتطبيق القرار ٢٢٥٤ يعني دولياً إعلاناً لنتيجة الصراع الدولي الذي حسم من حيث المبدأ وبقي أن يظهر بشكله الكامل، وهذا ما يؤدي إلى الاستعصاء والتأخير.

الجانب الثاني الداخلي، هو إلى حد بعيد مشتق من الجانب الأول، فالفاسدون الكبار ضمن النظام والمتماهون مع الغرب من المعارضة، كلاهما مرتبط بشكل أو بآخر بالمنظومة الغربية ويعلمون علم اليقين أنّ انتهاء الأزمة والذهاب باتجاه الحوار يعني خسارة محققة لهم، ولذا فهم يتمسكون بالحرب حتى آخر لحظة، وحتى آخر سوري، لعل وعسى تنقلب الموازين الدولية...

مشاركة السوريين في المؤتمرات والمفاوضات من أجل وقف الحرب والاقتتال، وإيجاد حل سياسي في سوريا مرهونان لإرادة قوى إقليمية ودولية. إلى أي درجة يمكن لهذه المفاوضات أن تثمر بنتائج تخدم مصلحة السوريين؟

كما قلت سابقاً، طبيعة الصراع الدولي والإقليمي تتجه نحو تصفير محصلة قوى التدخلات، وبهذا المعنى فإنّ كلمة السوريين في شؤون بلدهم ستصبح هي الأعلى، والقرار ٢٢٥٤ الذي يمثل إرادة ومصلحة الدول الصاعدة، يضمن هذا الحق للسوريين بشكل لا لبس فيه.

انضمّت منصة موسكو إلى الهيئة العليا للمفاوضات رغم وجود خلافات كبيرة بين الكتلتين. هل تعتقد أنكم قادرون على بناء رؤية مشتركة للحل السياسي في سوريا؟

نحن لم ننضم إلى الهيئة العليا للمفاوضات، الهيئة العليا للمفاوضات

أصبحت من الماضي؛ ما جرى هو أن منصات المعارضة الثلاث المذكورة في القرار ٢٢٥٤ (موسكو- القاهرة- الرياض) اتفقت على تشكيل هيئة المفاوضات السورية لتشكيل وفد واحد للمعارضة، وقدمنا بذلك تنازلاً كبيراً بما يتعلق بنسب التمثيل، وكان هدفنا من ذلك هو الوصول إلى المفاوضات المباشرة مع النظام، والتي لا مخرج دونها. ورغم تشكيل الهيئة إلا أننا حافظنا على استقلالنا السياسي الكامل، وكثيراً ما يجري نقاش وأحياناً صدام مع مواقف تتخذها كتل ضمن الهيئة وتحاول فرضها على الهيئة ككل، وجزء من هذا النقاش قد خرج للإعلام. وأثبتت الوقائع أن تشكيل هذا الوفد الواحد ليس كافياً للوصول إلى الحل، خاصة أنّ التوجه المتشدد وخاصة لدى الائتلاف والفصائل يسلب الهيئة وظيفتها التفاوضية ويحاول زجها طرفاً سياسياً ضمن الصراع الدولي والإقليمي. ولذلك فإنّ خطوات عدة قد اتخذت لإصلاح هذا العطل، من بينها استمرار مسار أستانا وعقد مؤتمر الحوار الوطني في سوتشي وما نتج عنه.

في ما يتعلق بالرؤية المشتركة، فهي القرار ٢٢٥٤، لا أكثر ولا أقل، ودون اجتهادات؛ هذا القرار كاف أساساً للتفاوض المباشر، أما محاولة البحث عن رؤى سياسية مشتركةً فهي مسألة مستحيلة ولا داعي لها أساساً، فتصارع الرؤى السياسية مكانه هو أول انتخابات حرة قادمة، وليس طاولة المفاوضات ذات المهمة الواضحة والمحددة في إيقاف الكارثة الإنسانية، إنهاء الأزمة، وفتح باب التغيير الواسع أمام الشعب السوري ليحدد أي سورية يريد.

بعيداً عن الخلافات الجوهرية بينكم؛ وبين مكونات أخرى ضمن هيئة التفاوض السورية، ما نقاط الالتقاء التي تجمعكم مع تجمع هيثم مناع وتيارالغد أحمد الجربا؟ وهل من الطبيعي أن تقدموا الأسماء المرشحة مع كلا التيارين في وقت أنتم تمثلون منصة موسكو في الهيئة، والجربا جزء من منصة القاهرة، علماً أن جميع المنصات كانت قد توصلت للاتفاق في اجتماع الرياض٢ حين شكلت وفداً موحداً للمعارضة؟

ما يجمعنا مع السيد هيثم مناع ومع تيار الغد هو على الأقل أننا جميعاً شاركنا في مؤتمر سوتشي الذي أقر بيانه الختامي تشكيل اللجنة الدستورية، في حين أننا كنا الوحيدين ضمن هيئة التفاوض الذين شاركنا في سوتشي، رغم أن آخرين كانت لديهم الرغبة لكنهم لم يشاركوا في نهاية المطاف. إضافة إلى ذلك فإنّ الهيئة لم تقدم قائمة

> القضية الكردية هي قضية محقة، وحلها يتم على مستويين، ضمن الإطار السوري يبدأ الحل عبر الحل السياسي وتطبيق ٢٢٥٤ وصياغة دستور يضمن الحقوق الثقافية والحقوق المدنية الكاملة للكرد السوريين ويضمن لهم كما لغيرهم من السوريين تنمية حقيقية وعادلة

مرشحيها حتى اللحظة نتيجة تعطيل يقوم به مكونان هما الائتلاف والفصائل، رغم أن أربعة مكونات من أصل ستة تدفع باتجاه تسليم القائمة، لكن المكونين المعطلين يأخذان الهيئة رهينة لهما، ويعطلان تسليم القائمة.

بكل الأحوال، موقفنا هو أن تمثيل المعارضة ضمن اللجنة الدستورية يجب أن يكون شاملاً ولا يقصي أحداً لأنّ مسألة بحجم الدستور الذي سيؤثر على حياة السوريين لسنوات طويلة قادمة، يجب أن تتم بأوسع مشاركة ممكنة دون إقصاء أو استثناء أحد. ومن ناحية أخرى فإن مختلف القوائم التي يجري تقديمها هي قوائم مرشحين لعضوية اللجنة وليس قائمة أعضاء حكماً، لذا لا مانع من وجود عدة قوائم، بل إنّ تعدد القوائم أفضل لعملية الاختيار الذي سيتم في النهاية من خلال التشاور والتوافق بين الدول الضامنة من جهة وبالتشاور مع دي مستورا من جهة أخرى ومع الأطراف السورية أيضاً.

أنتم متهمون بشكل مستمرّ من بعض قادة المعارضة على أن المواقف التي تتخذونها إن لم نقل بالحرف موازية للنظام وتكرار لمواقفه حسب قولهم، فإنها «محابية» للنظام، وخاصة في موضوع الرئاسة وبقاء بشار الأسد في الفترة الانتقالية؟

منذ اللحظة الأولى كنا نقول إن شعاري الحسم والإسقاط هما شعاران ساقطان، ولن يتحقق أي منهما؛ لأن طبيعة الأزمة السورية من جهة، والتوازن الدولي والإقليمي من الجهة الأخرى لن يسمحا بذلك. ولذا ينبغي أن نسأل: ما الذي يريده أولئك الذين يصرون على شعار

إسقاط النظام وشعار رحيل الأسد شرطاً مسبقاً إذا كانوا يعلمون علم اليقين أنه شعار غير قابل للتحقيق؟ وبالمقابل ما الذي يريده أولئك الذين يصرون على شعار الحسم العسكري وبقاء الأسد شرطاً مسبقاً مع علمهم أن ذلك غير قابل للتحقيق. الإجابة عن السؤالين هي أن المتشددين في طرفي الأزمة متفقون على إطالة أمدها قدر الإمكان لعل وعسى يصلون إلى نوع ما من تحاصص السلطة على الشاكلة اللبنانية ربما، حيث جرى اقتسام السلطة بين أمراء الحرب وبقي الشعب اللبناني خارج قوس، وهذا كله مشتق مما أسلفنا قوله أن المتشددين مرتبطون بشكل أو بآخر بالمنظومة الغربية، وهما وجهان لعملة واحدة في نهاية المطاف هي الدولار الأمريكي. ومن حسن حظ الشعب السوري أنّ الأميركان يتراجعون وينهزمون ولذا سيهزم معهم متشددو الطرفين. بكلام آخر يمكن القول إنّ قسماً من المعارضة هو «معارضة للسلطة» وليس «معارضة للنظام»؛ إذ لا مشكلة لدى هؤلاء ببقاء النظام على حاله شرط استلامهم السلطة أو تقاسمهم إياها مع السلطة الحالية... نحن معارضة من نوع آخر: معارضة جذرية تريد تغيير النظام السياسي والاقتصادي الاجتماعي الذي يكرس مصالح الناهبين، نحو نظام يكرس مصالح المنهوبين الذين يشكلون أكثر من ٩٠٪ من السوريين، وينهي الظلم والقمع الواقع عليهم، ولذلك من الطبيعي أن نتلقى هجوماً مستمراً من الناهبين والفاسدين والمتشددين في الطرفين.

تحتاج سوريا إلى حوار بين مكوناتها القومية والدينية والسياسية، ولكن حتى الآن هذا الحوار شبه مقطوع في ما عدا ما يجري في جنيف وأستانة وسوتشي بنسخها المتتالية. برأيك هل كانت هذه المؤتمرات معبّرة عن مشاركة كافة المكونات السورية، وهل كانت الحوارات التي جرت في تلك المؤتمرات معبرة عن مطالب الشعب السوري؟

الحوار الأساسي المطلوب هو الحوار السياسي بين المكونات السياسية، والحوار الثقافي بين المكونات السورية على العموم. وثقافة الحوار لا تزال في بداية تبلورها لأنّ انخفاض مستوى الحريات السياسية التاريخي كرّس الإقصاء وفرض الرأي، وغيّب التوافق ومحاولة الوصول إليه عبر تطوير الأفكار المتناقضة وصولاً لأفكار جديدة إبداعية تحقق مصالح الجميع.

يدور الحديث حول تشكيل لجنة لصياغة أو تعديل الدستور، وفي موازاة ذلك تجري معارك قوية بين الأطراف المتصارعة على الأرض السورية على الرغم من وجود اتفاقات مناطق خفض التوتر بضمانات قوى إقليمية ودولية. إلى أي حد يمكن أن تساهم صياغة الدستور في إيقاف دوامة العنف؟

الدستور هو أحد المداخل الرئيسية لتحديد شكل الدولة السورية المقبلة، بما في ذلك طريقة فصل السلطات وتوزيع الصلاحيات، والأهم هو تحديد طريقة حكم الشعب لنفسه؛ ولذلك فإنّ العمل على المسألة الدستورية هو جزء مهم من عملية التغيير المطلوب، وهو أحد بنود القرار ٢٢٥٤. أي أنّ العمل على الدستور هو فعلياً البدء بعملية التغيير المطلوبة.

سوريا كانت دولة شديدة المركزية يحكمها حزب أخضع المجتمع والدولة لحكمه، بعد سبع سنوات من الحرب والدمار، كيف يجب أن تكون سوريا وفق رؤيتكم في دستورها الجديد؟

المركزية الشديدة لعبت دوراً مهماً بالمعنى التاريخي في سورية حيث أنجزت مرحلتها الأولى بتوسيع قطاع الدولة وزيادة دور الدولة في مختلف المجالات، ولكن بعد ذلك تحولت إلى عائق للتطور السابق خاصة في أوائل التسعينات، وأرادت المراكز الرئيسة الحفاظ على دورها وصلاحياتها رغم انتهاء الضرورة التاريخية لذلك بغرض نقل الموارد من الأطراف نحو المراكز الأساسية لتعظيم النهب، وجرى تهميش تنمية الأطراف وتهميش الاستثمار فيها رغم أنها تسهم بالقسم الأكبر من الناتج الوطني. سورية الجديدة يجب أن تكون مزيجاً من المركزية السياسية واللامركزية الإدارية، بحيث يجري توزيع الموازنة الاستثمارية بشكل مناسب وعادل على جميع أنحاء سورية، والأهم هو أن نصل إلى مجالس شعب محلية منتخبة مباشرة وعلى أساس نسبي من المناطق وقابلة للعزل بأي وقت يرى فيه الناخبون أن المنتخبين لم يلتزموا بوعودهم، وأن تكون هذا المجالس أداة الرقابة المباشرة للناس على أجهزة الدولة في مناطقها.

على المستوى الكلي ينبغي تعزيز المركزية السياسية في المجالات الأساسية الكبرى، الخارجية، الدفاع، البنك المركزي، السياسات الكبرى الاقتصادية والمالية، لضمان وحدة البلاد.

النموذج الجديد للمركزية وطريقة توزيع الصلاحيات للأطراف مسألة تحتاج إلى بحث جدي ضمن الدستور، نحن لدينا تصور متكامل حول هذه النقطة، وسنطرحه حين يبدأ نقاش هذه المسألة.

إذا ما اتفقت الأطراف السياسية حول التغيرات أو التعديلات، هل بالإمكان فرضها على السوريين في ظل الانقسام الحاد الذي يعيشه المجتمع السوري؟ هل (سوريا موحَّدة) ما تزال ممكنة؟

سورية موحّدة هو الاحتمال الوحيد الممكن، فالأساس أن التوازن الدولي لن يسمح بتقسيم سورية، وأن السوريين أنفسهم لا يرغبون بتقسيم بلدهم. ولن يفرض شيء على السوريين فرضاً، إذ ستمر التغييرات والتعديلات عبر استفتاء شعبي وعبر انتخابات حرة.

خلقت الأزمة السورية استقطاباً حاداً بين المكونات السورية أشبه بالحرب الأهلية، كما أنها أظهرت صراعاً آخر بين تيارين على الساحة السورية بعد سيطرة قوى إسلامية متشددة على المشهد في المناطق التي خضعت لسيطرة المعارضة، وغياب شبه تام لقوى علمانية وديمقراطية. كيف تنظرون إلى هذا التحول لصالح الإسلاميين؟

في مراحل الأزمات، ومراحل الحراك الشعبي الواسع، لا يعلق الناس أهمية كبيرة على اليافطات الأيديولوجية العريضة التي ترفعها القوى السياسية، أي أنهم لا يهتمون كثيراً هل هذه القوة قومية أم شيوعية أم إسلامية، ما يهمهم حقاً هو الموقف الملموس لها مما يجري على أرض الواقع؛ ما يهمهم هو البرامج والحلول العملية لمشاكل حياتهم. وإذا نظرنا للوحة السورية نجد اختلاطاً هائلاً ضمن التيارات الأيديولوجية في مواقفها السياسية، حيث يوجد بين العلمانيين من يـرى الـولايـات المتحدة حليفاً لـه، ويوجد العكس، كذلك الأمـر مع الإسلاميين والقوميين والشيوعيين. جوهر المسألة أن الفضاء السياسي القديم المتشكل في خمسينيات القرن الماضي قد انتهى، ونحن أمام ولادة فضاء سياسي جديد، تتقدم ضمنه القوى التي تقدم برامج حقيقية للخروج من الأزمة ولليوم الأول بعد الأزمة، وذلك بغض النظر عن «الطربوش» الأيديولوجي الذي تلبسه.

هل يمتلك أي تيار أو قوى سياسية في سوريا مشروعاً وطنياً يستطيع من خلاله استقطاب السوريين وخلق أرضية لبناء سوريا جديدة؟

نزعم أننا نمتلك برنامجاً وطنياً شاملاً لليوم الأول بعد الأزمـة، سياسياً واقتصادياً- اجتماعياً وثقافياً، ملامحه الأساسية تتلخص في ثلاثة شعارات: (السلطة للشعب، الكرامة للوطن، الثروة للجميع)، وعند أول انتخابات حرة قادمة سنصارع لإقناع السوريين ببرنامجنا، ولتطبيقه بعد ذلك.

أنت أقرب شخصية سورية إلى الروس ماذا تريد روسيا من سوريا؟

أفضل القول إن روسيا هي الأقرب بسياساتها لمصلحة السوريين؛ ما تريده روسيا، ومصلحتها العميقة، هي تطويق النزعة الحربية الأمريكية وإخماد حرائقها، وفي الخاص السوري فإنّ هذا الأمر يستلزم أمرين: الحرب على الإرهـاب، والحل السياسي على أساس القرار ٢٢٥٤، والذي يسمح للشعب السوري بتقرير مصيره بنفسه، ويسمح تالياً بتحقيق استقرار حقيقي في سورية، وهذا هدف استراتيجي وجيوسياسي بالنسبة لروسيا.

تقدم روسيا دعماً سياسياً وعسكرياً للنظام السوري من أجل الحفاظ عليه والحيلولة دون السقوط، هل تتفق مع الروس في رؤيتهم إلى النظام السوري؟

المسألة بالنسبة للروس كما يصرحون وكما نفهمها، ليست دفاعاً عن النظام السوري، بل عن سورية ووحدتها؛ الحليف الحقيقي لروسيا في سورية هو الشعب السوري.

باعتباركم من عائلة كردية كبيرة كيف تنظرون الى مستقبل القضية الكردية في سوريا، وما هو تقييمكم لقوات سوريا الديموقراطية والاحتلال التركي لعفرين؟

القضية الكردية هي قضية محقة، وحلها يتم على مستويين، ضمن الإطار السوري يبدأ الحل عبر الحل السياسي وتطبيق ٢٢٥٤ وصياغة دستور يضمن الحقوق الثقافية والحقوق المدنية الكاملة للكرد السوريين ويضمن لهم كما لغيرهم من السوريين تنمية حقيقية وعادلة في مناطقهم وإمكانية رقابة ومحاسبة جدية على أجهزة الدولة بحيث تعمل لمصلحة أغلبية الناس بعيداً عن الفساد والمحسوبيات والتمييز بأشكاله المختلفة. على المستوى الكلي، فإنّ حل القضية الكردية في البلدان الأربعة التي يتواجد فيها الكرد لا يمكن أن تتم إلا على أساس التفاهم الأخوي بين شعوب هذه الدول، بما يضمن مصالحها جميعها، وبالضد مما كان سائداً حتى الآن حيث تستخدم حكومات هذه الدول إضافة للدول الغربية المسألة القومية لضرب الشعوب ببعضها ولاستمرار نهبها واستلاب حقوقها.

لدينا عدد كبير من الملاحظات والانتقادات على قـوات سورية الديمقراطية، لكن الدور الذي لعبوه في محاربة داعش هو دور مهم وقدموا خلاله تضحيات كبيرة، ونحن نصر على حقهم في المشاركة

الفاعلة ضمن العملية السياسية ككل، وضمن اللجنة الدستورية خاصة.

الدور التركي عموماً هو دور سلبي، ونحن ندين الاحتلال التركي لعفرين. رغم ذلك فإنّ اشتراك تركيا ضمن مسار أستانا ثم في سوتشي هو أمر إيجابي يحمل إشارات عن إمكانية استدارة تركية بعيداً عن الغرب، وإنْ كانت هذه العملية لا تزال في بداياتها وستأخذ وقتها، والمصلحة الطبيعية لتركيا هي عكس سلوكها طوال القرن الماضي تقريباً، أي أنّ مصلحتها هي مع الدول المجاورة لها ومع دول الشرق وليست مع الغرب.

أنت أحد المختصين بالاقتصاد، وكنت نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية في بداية الأزمة السورية. كيف تنظر إلى ما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية في سوريا بعد سنوات من الحرب المدمرة. وكيف يمكن النهوض بالاقتصاد السوري وما دُمِّرَ بعد انتهاء الحرب في سوريا؟

إن بناء الاقتصاد السوري يتطلب تجاوز مرحلتين: المرحلة الأولى هي العودة إلى مستوى ٢٠١١ والثانية هي الانطلاق إلى الأمام لتجاوز كل المشاكل والثغرات التي كانت منتصبة سابقاً وساهمت بشكل مباشر في انفجار الأزمة السورية، إذ إن الوضع الاقتصادي قبل ٢٠١١ قد وضع الأساس المادي الاقتصادي الاجتماعي للانفجار السياسي الذي جرى. المشاكل الاقتصادية الكبرى للاقتصاد السوري منذ ٢٠٠٥ بشكل واضح للعيان هي الفقر البطالة المهمشين الخدمات التعليم الصحة.. إلخ، لذلك المطلوب إيجاد حلول جذرية لهذه القضايا.

بالنسبة لإعادة الإعمار، فمشكلتها الأساسية هي الموارد، الغرب بشقيه الأميركي والأوروبي يحاول أن يدفعنا باتجاه حلول معينة في إعادة الإعمار كي يستفيد هو من هذه العملية عبر تشغيل شركاته، وأشك أنّ لديه القدرة أن يقدم عون مادي حقيقي، مع أن من المطلوب منه أن يساهم في التعويض لأن الغرب ساهم بشكل مباشر بالتخريب الذي جرى في سورية. موارد إعادة الإعمار في سورية، هي أولاً التعويضات التي يجب تحصيلها واستيفاؤها من تلك الدول التي دفعت مئات المليارات في الحرب السورية ودمرت البنية التحتية والاقتصاد السوري ومنازل السوريين، ناهيك عن الضحايا بمئات الآلاف، والمعاقين والأيتام والأرامل...

وهذه التعويضات يجب تجميعها في صندوق سيادي سوري، يتقرر سورياً، وفقط سورياً، كيف يتم صرفها لإعادة الإعمار.

المورد الثاني هو العمل مع الأصدقاء الذين يسمح وضعهم المادي بذلك، وأقصد بالدرجة الأولى بلدان بريكس وخاصة الصين والهند وروسيا، هذه البلدان لديها إمكانيات كبيرة ويجب إعطاؤها الإمكانيات اللازمة لتعمل في إعادة بناء سورية.

المورد الثالث، هو الموارد الذاتية لسورية. سورية بلد غني جداً لكنه غير مستفيد من موارده لأن عمليات الفساد والنهب التي كانت تجري تاريخياً كانت تهتم فقط بعمليات الاستيراد والتصدير (نفط، قمح، قطن، غاز..إلخ) دون الاعتماد على تصنيع المواد الموجودة بسورية التي يمكن أن تحقق فوائد كبيرة للاقتصاد السوري والمواطن السوري. المطلوب هو خريطة استثمارية مدروسة جديا ترفع العائد في التوظيف الاستثماري الذي يجب أن يجري ويمكن أن تفتح البلد للاستثمارات على أساس هذه الخريطة مع شروط معينة تحافظ على السيادة السورية والاستقلال الوطني، هذه هي رؤيتنا لموارد إعادة الإعمار.

في ما يخص المرحلة بعد إعادة الإعمار، وكيف يجب أن يكون البناء الاقتصادي، فهذا متعلق بالحلول السياسية وكيف ستحسم، لأن البناء الاقتصادي لا يمكن أن يكون محايداً هو إما لمصلحة الفقراء المظلومين أو لمصلحة الأغنياء الذين كانوا يستفيدون قبل الحرب واستفادوا خلالها ويريدون أن يستمروا بالاستفادة بعد الحرب. هناك في نهاية المطاف برنامجان سيتصارعان على استمالة قلوب وعقول السوريين، نحن لدينا برنامجنا، برنامج اليوم الأول بعد الأزمة لحل كل القضايا الكبرى التي تنتصب أمام بلادنا وأمام شعبنا.

عن العلمانية والانعتاق السياسي والمواطنة

جاد الكريم الجباعي

تُختزل العلمانية، عندنا، إلى علاقة الدين بالسياسة أو علاقة الدين بالدولة، ولكن ماذا عن علاقة الدولة بشروطها وافتراضاتها المسبقة، ولا سيما الشرط العرقي أو الإثني، كما عبرت عنه الأيديولوجيا القومية العربية، (الجمهورية العربية المتحدة، أو الجمهورية العربية السورية أو جمهورية مصر العربية)، أو الشرط الاجتماعي (الطبقي)، كما عبّرت عنه الأيديولوجيا الماركسية اللينينية (دكتانورية البروليتاريا)، أو الشرط الثقافي (الديني)، كما تعبّر عنه الأيديولوجيا الإسلامية، التي تتبنّاها جماعات الإسلام السياسي وجماعات المقاومة الإسلامية (الدولة الإسلامية)؟! إن تجربتنا الخاصة تملي علينا إعادة تعريف العلمانية بدلالة الدولة الوطنية الحديثة ودلالة المواطنة المتساوية، وبسط معنى الوطنية، الذي يكشف تعارض الدولة السياسية مع جميع الشروط والافتراضات المسبقة، غير السياسية، اجتماعية كانت هذه الشروط أم ثقافية. وذلك انطلاقاً من افتراضنا أن العلمانية هي جوهر الدولة الوطنية الحديثة ومضمون الوطنية، وإلا ستظل الأخيرة، أي الوطنية، قيمة معيارية، وشكلاً خاوياً من أي مضمون.

يتعلّق الأمر، في اعتقادنا، بما سمّاه كارل ماركس: «الانعتاق السياسي»، نعني الانعتاق من الشرط الديني، الذي يفترض (دين الدولة)، ومن الشرط الإثني، الذي يفترض (إثنية الدولة، عروبة الدولة، مثلاً)، ومن الشرط الاجتماعي، الطبقي أو الفئوي، الذي يفترض (طبقية الدولة)، ومن سائر الشروط غير السياسية والافتراضات التي تمليها البنى والتشكيلات ما قبل الوطنية، التي تحول دون ارتقاء جماعة ما وتحوّلها إلى أمة حديثة.

الانعتاق السياسي، بهذا المعنى، شرط لازم لتساوي جميع أفراد المجتمع المدني في عضوية الأمة وفي عضوية الدولة، بالتلازم، وشرط لازم للمواطنة وتساوي جميع مواطني الدولة ومواطناتها أمام القانون. إن إثنية أو عرقية الدولة وطبقيتها لا يختلفان في شيء عن دينيتها، لأن هذه جميعاً من قبيل فرض شرط غير سياسي وغير أخلاقي على الكائن السياسي والأخلاقي، الذي هو الدولة، ومن قبيل تحديد العام بالخاص، وتحديد الكل بأحد أجزائه، ومن شأن ذلك أن يبقي على الانقسامات العمودية، التي تحدّ من التواصل الاجتماعي والإنساني، إن لم تَحل دونه.

إن «دين الدولة» ينتج بالضرورة معارضة دينية أو مذهبية أو طائفية، لا للسلطة الدينية أو المذهبية أو الطائفية، بل للدولة ذاتها، وعروبتها تنتج بالضرورة أيضاً معارضة إثنية، لا للسلطة «القومية»، كسلطة حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية، بل للدولة ذاتها. واحتكار الدولة من قبل طبقة معينة يخرج الطبقات أو الفئات الاجتماعية الأخرى من دائرة الأمة ومن دائرة الدولة. وهذه جميعاً ممّا ينفي عن الدولة طابعها السياسي، الوطني، ويؤدّي إلى حروب أهلية دورية. الدول التي تنفجر فيها حروب أهلية ليست دولاً سياسية بعد، ليست دولاً وطنية، وأفرادها ليسوا مواطنات ومواطنين بعد، بل رعايا فحسب.

«الدولة السياسية الكاملة هي، حسب جوهرها، حياة الإنسان النوعية، العامة، في معارضة حياته الخاصة أو الشخصية. كل افتراضات الحياة الخاصة تواصل بقاءها في المجتمع المدني، (بوصفها) خصائص المجتمع المدني (البورجوازي)».[1] ما يعني أن التعارض بين الحياة الخاصة والحياة النوعية (العامة) هو بالأحرى تعارض جدلي، لا يمكن معه حذف أي من هذين الحدّين المتعارضين، بل إن هذين الحدّين، اللذين يذهب كل منهما في الآخر، يذهبان معاً في تركيب جديد، في كل لحظة من لحظات النمو والتطوّر، هذا التركيب الجديد هو الكلية العينية، التي يسري فيها كل ما هو عام وكلّي في ثنايا ما هو خاص وجزئي، فيرقى ما هو خاص وجزئي مقترباً شيئاً فشيئاً من العام والكلّي، وصولاً إلى المجتمع المؤْنَسَن، الذي هو وحدة الخاص والعام، ووحدة الشكل والمضمون، ووحدة الحرية والقانون.

بيد أن هذه الوحدة ليست وحدة بسيطة ومباشرة، كاتحاد المتصوّف بالذات الإلهية، بل هي وحدة مركّبة وغير مباشرة وموسَّطة بالقانون، أو بنمط التنظيم الاجتماعي، وقد صارت الحرية شكله ومضمونه، وصار هو نفسه، أعني القانون، ضميراً أخلاقياً. إن الفرد أو الشعب، الذي يتبع قوانين عامة في فكره وعمله، سيتطوّر تاريخياً، لأن القوانين العامة لها أساسها في العقل وفي الحرية، وهي تنمو مع تقدّم العقل ونمو الحرية، ويمكن تحقّق هذا التقدّم بصورة أكيدة وعلى نحو أسهل، على أساس أن العقل، في قوانينه، إنما يتعامل مع منتجاته هو، وإذا أراد أن يغيّر هذه القوانين فإنه ليس في حاجة إلى أن يطلب الإذن من أي قوة غريبة أو مفارقة. أمّا ما يتخطّى عقل الإنسان، وليس له أن يبرره أو يسوغه، فليس للعقل عليه أي سلطة. إن أي شريعة دينية ستحتفظ بقيمتها إلى أن يحذفها من وضعها (أي التاريخ)، بالدقة والصراحة اللتين وضعها بهما.

التعارض بين الدولة السياسية وافتراضاتها ومقدّماتها الأولية، سواء كانت مادية، كالملكية الخاصة، أو روحية، كالثقافة والدين، هو تعارض علماني، دنيوي، من نوع تعارض المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، أو تعارض الحياة الخاصة والحياة العامة، أو تعارض الفرد والمجتمع، والحرية الذاتية والحرية الموضوعية (الحرية والقانون)، والأخلاق الذاتية والأخلاق الموضوعية (الاقتناع الذاتي والعقد الاجتماعي). جميع هذه التعارضات تنحلّ في تعارض الدولة السياسية والمجتمع المدني.

وهو تعارض بين حدّين كل منهما ضروري للآخر، بالقدر ذاته، وانتفاء أحدهما هو انتفاء الآخر بالضرورة. فإن تمييز المجتمع المدني من المجتمع السياسي وفهم التعارض الجدلي بينهما، ووعي واقع أنهما معاً كلّية عينية، أو وحدة تناقضية ثلاثة شروط ضرورية لوضع العلمانية في سياقها الواقعي، بوصفها جوهر الدولة السياسية، أو الدولة الوطنية وحقيقتها الواقعية.

لعلّنا لا نستطيع أن نقول الشيء ذاته عن تعارض السماء والأرض، أو الدين والدنيا، إلا إذا نظرنا إلى الدين، بوجه عام، على أنه الحياة الأخلاقية النوعية للإنسان، وإلى كل واحد من الأديان الخاصة، كالمسيحية أو الإسلام أو اليهودية...، على أنه الحياة الأخلاقية الموضوعية الخاصة بالمسيحيين أو المسلمين أو اليهود أو غيرهم من أتباع الديانات والمذاهب الأخرى. وهذه النظرة في غاية الأهمية، لأن كل دين خاص هو دين، مثلما كل فرد هو إنسان (كل ما هو خاص هو عام، لأن ما هو عام وكلّي لا يوجد وجوداً فعلياً إلا في ما هو خاص وجزئي)؛ فإن مستقبل أي دين من الأديان الخاصة يتوقّف على مدى اتّساقه مع ما هو جوهري في جميع الأديان، بلا استثناء، أي مع الروح الإنساني، الذي يسري في الدين. على أساس هذه النظرة يقوم التسامح الديني، الذي يتعدّى الاعتراف بالآخر والقبول به، كما هو، إلى الاعتراف بمشروعية ما لم تكن الذات تستسيغه في الآخر فكراً وعملاً، والاعتراف بتساوي جميع الأديان والمذاهب في القيمة الروحية وفي المشروعية. التسامح قرين الاعتدال، وهما عاملان ذاتيان يتضافران مع العوامل الموضوعية لبلوغ الانعتاق السياسي.

الانعتاق السياسي تقدّم كبير في حياة البشرية، وتطوّر نوعي في تاريخها، ومقدّمة ضرورية للانعتاق الإنساني. «صحيح أنه ليس الشكل الأخير للانعتاق الإنساني، ولكنه الشكل الأخير للانعتاق الإنساني في نظام العالم

١- باور وماركس، حول المسألة اليهودية، ترجمة إلياس مرقص، دار الحقيقة، بيروت، بلا تاريخ نشر، ص ١٧٩ - ١٨٠

الراهن. لنتفاهم جيداً، يقول ماركسً: «نحن نتحدّث هنا عن الانعتاق الواقعي، عن الانعتاق الفعلي».[٢] الإنسان يتحرّر سياسياً من الدين بإخراج الدين من الحقّ العام إلى الحقّ الخاص، الحقّ العام هو حقّ الإنسان وحقّ المواطن؛ الدين لا يعود هو روح الدولة، (على افتراض أنه كان كذلك)، الدولة فضاء سياسي وأخلاقي عام لا يقبل أي تحديدات خاصة؛ الإنسان يتصرّف بصفته كائناً نوعياً عاماً، في اشتراك مع بشر آخرين، وإن في دوائر مخصوصة هي دول وطنية مختلفة. «

«الدولة المسمّاة مسيحية هي النفي المسيحي للدولة؛ وهي دولة ناقصة والدين المسيحي هو إكمال نقصها وتقديسه، فهو إذاً وسيلة بالضرورة».[٣] بالمعنى نفسه يمكننا القول إن «الدولة الإسلامية» نفي إسلامي للدولة؛ وإن دولة لا تزال تتّخذ من دين خاص أساساً لها لا تزال عاجزة عن إعلان نفسها دولة سياسية لجميع مواطناتها ومواطنيها بالتساوي. وليس من قبيل المصادفة أن الجماعات الإسلامية وجماعات ما يسمّى المقاومة الإسلامية جميعها مناهضة للدولة في بلدانها، لا للسلطات السياسية في هذه البلدان فقط، ما يجعل من هذه الجماعات إمّا بطانة للاستبداد وإمّا مشاريع أنظمة استبدادية وإمّا مشاريع حروب أهلية، ولا فرق، كما هي الحال في سوريا والعراق ولبنان وفلسطين والسودان والصومال والجزائر وغيرها.

انعتاق الدولة من الدين لا يعني نفي الدين، بل يعني نفي امتياز أي دين بأن يكون ديناً للدولة، ونفي جميع الامتيازات الأخرى، ونفي انحياز الدولة إلى أي دين، ونفي أي نوع من أنواع انحياز الدولة؛ فالدولة لا يمكن أن تنحاز إلى دين أو مذهب أو جماعة إثنية أو نظرية سياسية أو إلى حزب سياسي.. وتظل مع ذلك دولة وطنية (الانعتاق السياسي هو انعتاق من نظام الامتيازات والولاءات الشخصية والولاءات ما قبل الوطنية). بعبارة أخرى لا يمكن أن تكون الدولة دولة وطنية إلا حين تعبّر عن كلية المجتمع المدني العينية، أي حين تكون دولة جميع مواطناتها ومواطنيها بلا استثناء ولا تمييز. (نظام الامتيازات نظام سابق على ظهور الدولة الوطنية الحديثة ومتناقض معها على طول الخط)

لا تميل هذه المناقشة إلى مثلنة الدولة الوطنية، أو إلى تجاهل نواقصها وتناقضاتها الداخلية، ما دامت مجرّد دولة سياسية لم ترقَ إلى دولة ديمقراطية. ولكنها، أي المناقشة، تحرص على بسط المفاهيم والمبادئ التأسيسية، وبلورة الإطار النظري لمادية المجتمع المدني ومثالية الدولة السياسية، الإطار الذي من خلاله يمكن نقد الدولة السياسية والمجتمع المدني والكشف عن نواقص كل منهما، بدلالة التعارض المقيم بين الشكل والمضمون، بين المثالية والمادية.

إن مفاهيم: الإنسانية والعقلانية والعلمانية والديمقراطية ومبادئها تبدو لنا مفاهيم ضرورية بالتساوي، سواء للتأسيس أو للنقد. ذلك أن أي جماعة تتطلّع إلى الحرية لا بدّ أن تشرع في إزالة جميع الحواجز والعقبات التي تحول دون تحوّلها إلى جماعة سياسية، إلى أمة حديثة. وأكثر تلك الحواجز والعقبات كُؤْداً هي التي تتعلّق بالوعي عامة، ووعي الذات خاصة. إن كلمة السر لعملية التحوّل إلى جماعة سياسية هي وعي الفرد الطبيعي (الأناني) ذاته كائناً كلياً عاقلاً وأخلاقياً، متساوياً في ذلك مع جميع نظرائه ونظرائها، ووعي التعارض المقيم أيضاً بين حياة الفرد الخاصة وحياته العامة، وبين الحياة الخاصة والحياة العامة، بين الفرد الطبيعي، عضو المجتمع المدني وبين المواطن، عضو المجتمع السياسي. هذا التعارض، هذا الانقسام أو الانشطار، هو أساس الوحدة وعامل النمو والتقدّم، هو ما يجعل الحياة الخاصة تثرى وتغتني بثروة الحياة العامة وترقى بارتقائها، وما سيؤدّي إلى تصالح الفرد مع ذاته ومع عالمه، وإلى أنسنة الحياة الاجتماعية.

١- المصدر السابق، ص ١٨١

٢ المصدر السابق، ص ١٨٢ - ١٨٣

ما هو الإنجاز المفقود؟

نارت عبد الكريم

لم يكن متشائماً، بما فيه الكفاية، حيال مستقبل البشرية بسبب العنف الملازم لمسيرتها، بل حتى أنّه، بالمقارنة الى واقع الحال، كان متفائلاً جداً، فلا «عسر في الحضارة». وهذا هو عنوان أخر مؤلفات سيغموند فرويد، أو ما قبل الأخير، الذي تنبأ من خلاله بمستقبل قاتم للبشرية حيث لا دواء لدائها المزمن، أي العدوانية التي تحرق الأخضر واليابس. ورغم واقعيته وصوابية تشاؤمه إلاّ أنه تعثر في تشخيصه، فالعسر قد لا يكون نعتاً لحضارتنا أو مرضا أصابها، بل هي حضارة عسر وحضارة وهم لأنَّ جُلَّ إنجازاتنا، العلمية منها والأدبية، ناهيك عن الدينية والفلسفية، مشتقة من بذرة واحدة فاسدة مضمونها أنَّ هذا الكائن أرقى من كل الكائنات الأخرى، ومعها، أي مع هذه الفكرة، وقع الانفصال وتم البتر.

وهذه الفكرة، التي تبدو بسيطة جداً وواضحة، قد تكون منبع شرورنا وعلة مآسينا كافةً. فما هو الإنجاز الأهم للبشرية أنْ يسير الإنسان على سطح الماء أو على سطح القمر والمريخ؟ أمْ أن يسير الإنسان، على سطح الأرض، بسلام؟ ومن دون السلام ما فائدة العلم والمال والجاه؟.

عدسة: حبيب زافي - كنيسة السيدة العذراء للسريان الارثوذكس/ القامشلي

عدسة: سلطان سلطان - منبج/ حلب

عدسة: جيان حاج يوسف - مخيم عين عيسى

عدسة: هاشم حاج بكري - ريف اللاذقية/ جبل الاكراد

جيش الإسلام
من حكم الغوطة الشرقية إلى الوصاية التركية

طارق عزيزة

تتناول الورقة بعض المحطّات الأساسية في سيرة «جيش الإسلام»، فتستعرض بداياته في مناطق غوطة دمشق الشرقية ٢٠١١، وظروف تنامي حجمه ودوره وخلفيّته الأيديولوجية، إضافة إلى الصراعات التي خاضها سعياً للانفراد بالسيطرة على الغوطة، والكيفية التي حكم بها المناطق الخاضعة لسلطته، وصولاً إلى خروجه منها في نيسان (أبريل) ٢٠١٨، وتناقش ما ينتظره بعد انتقال قيادته وتهجير القسم الأكبر من مقاتليه وعائلاتهم إلى الشمال السوري، وتحديداً مناطق «درع الفرات» حيث السيطرة الفعلية بيد تركيا، ثم تختم بخلاصة حول طبيعة دور فصيل جيش الإسلام والجماعات المماثلة وانعكاساته على الثورة السورية.

أولاً: ظروف النشأة والتطوّر السريع

بعد نحو خمسة أشهر على انطلاق الثورة السورية، وتحديداً في أيلول (سبتمبر) ٢٠١١، ظهرت النواة الأولى لما سيصبح لاحقاً «جيش الإسلام» في البساتين المحيطة بمدينة دوما، كبرى مدن ريف دمشق والغوطة الشرقية، وكانت عبارة عن مجموعة مسلّحة صغيرة حملت اسم «سرية الإسلام» بقيادة الشيخ زهران علوش، الداعية السلفي الخارج حديثاً من سجن صيدنايا سيىء الصيت [١]. اقتصر عمل السرية بادئ الأمر على التصدي لقوات النظام عند مداخل دوما، إضافة إلى اغتيال عدد من الشخصيات الأمنية، ثم شرعت بالهجوم على بعض المواقع العسكرية. بعد أقل من عام ونتيجة لتزايد أعداد المقاتلين، أعلن زهران علوش في الأول من حزيران (يونيو) ٢٠١٢، عن تأسيس «لواء الإسلام» الذي ضمّ في صفوفه آلاف المقاتلين، موزّعين على عشرات الكتائب فضلاً عن عشرين مكتباً إدارياً.[٢] ومع انضمام المزيد من الكتائب وتوحّدها معه، اتّخذ التشكيل اسم «جيش الإسلام» في ٢٩ أيلول (سبتمبر) ٢٠١٣,[٣]

إذن، خلال عامين فقط تمكّن زهران علوش من تأسيس وقيادة أحد أكبر تشكيلات المعارضة المسلحة في سوريا من ناحية العدد والعدّة،[٤] فضلاً عن التنظيم والتمويل الجيد وتماسك القيادة. واستطاع بسط سيطرته على معظم مناطق الغوطة الشرقية بما فيها مدينة دوما مركز ثقله الرئيسيّ، وبالتالي كان يشرف على عدد من أهمّ الجبهات مع النظام عند مشارف العاصمة دمشق وفي محيط مطارها الدولي، عدا عن انتشار عشرات الكتائب التابعة له بشكل فعلي تنظيمياً ومالياً في مختلف المناطق السورية، كالجبال الساحلية في الغرب، وريف درعا والقنيطرة في الجنوب، وحتى في بعض المناطق الشمالية. فكيف تمّ له ذلك في زمن قياسيّ نسبياً؟

الشطر الأكبر من الإجابة عن السؤال لا يتعلّق بشخصية المؤسّس أو شعبيّته في منطقته ولا بتاريخه الدعوي، وإنما يرتبط بالبعد الإقليمي الذي خيّم باكراً على الثورة السورية. فلا يمكن الحديث عن جيش الإسلام وتفسير صعوده السريع بمعزل عن الدور السعودي في سوريا، بشقّيه المالي والأيديولوجي، وفق ما اقتضته أولويات المملكة ومصالحها سياسياً وأمنياً. ذلك أنّ السعودية وإن دعمت المعارضة السورية صراحة وبأشكال مختلفة منذ بدايات الثورة ضد نظام الأسد، إلا أنّها في الوقت عينه لم تكن مرتاحةً لتنامي نفوذ جماعة الإخوان المسلمين ومن ورائها قطر وتركيا في أوساط المعارضة، سواء على الصعيد الميداني أو السياسي، لهذا عملت على تظهير ودعم من يوالونها من مقاتلين على الأرض، وكذلك ضمن هيئات المعارضة السياسية.

كما أنّ ظهور تنظيم «القاعدة» في المشهد السوري أواخر عام الثورة الأول، ثم الإعلان عنه صراحةً في كانون الثاني (يناير) ٢٠١٢، ممثلاً بفرعه السوري «جبهة النصرة لأهل الشام» بزعامة أبي محمد الجولاني،[٥] وكذلك تمدّد الفرع العراقي للتنظيم إلى سوريا من خلال «الدولة الإسلامية في العراق والشام» بقيادة أبي بكر البغدادي، لم يكن خارج مخاوف وحسابات السعودية، لذلك عمدت إلى زيادة دعم السلفيين المرتبطين بتوجّهاتها الأيديولوجية والسياسية، كما سعت إلى جمعهم في إطار واحد، بغية مواجهة سلفيي «القاعدة» ومشتقاتها من تيار الجهاد العالمي،[٦] الذي تقاطر جهاديوه من أصقاع الأرض للمشاركة في «الجهاد» على الأرض السورية. وإلى جانب رغبة السعودية في إيجاد من يمثّل مصالحها ويساهم في كبح النفوذ الإخواني، وتالياً التركي والقطري، كذلك كانت مهتمّة بمواجهة

١- اسمه محمد زهران علوش، ولد في ٢٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٠ في دوما بريف دمشق لأسرة متدينة ومحافظة، والده عبدالله علوش من مشايخ التيار السلفي. درس زهران في كلية الشريعة بجامعة دمشق، وبعد تخرّجه سافر إلى المملكة العربية السعودية وتابع دراسته في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في كلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية. عاد بعدها إلى سوريا ونشط في نشر الأفكار السلفية، مما عرّضه للملاحقة الأمنية من قبل مخابرات النظام، فاعتقل في عام ٢٠٠٩ وأودع سجن صيدنايا، حتى أيار (مايو) ٢٠١١، حيث خرج مع مئات السجناء الإسلاميين بموجب عفو عام أصدره رأس النظام السوري. ويرى العديد من الباحثين أنّ ذلك العفو شكّل نقطة تحوّل هامّة أسهمت في دفع الثورة السورية نحو العنف والتطرّف. قُتل زهران علوش نتيجة استهدافه بغارة للطيران الحربي الروسي في ٢٥ كانون الأول ٢٠١٥، وخلفه عصام بويضاني، في قيادة جيش الإسلام وكذلك «القيادة الموحدة في الغوطة»

٢- تفاصيل إضافية عن مرحلة البدايات في الموقع الرسمي للجيش، على الرابط: www.jaishalislam.com/about

٣- تمكن مشاهدة تسجيل مصور للإعلان عن «جيش الإسلام» وأسماء الكتائب والألوية التي يضمها، على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=HIuho٦NuBDY

٤- بحسب الأرقام المتداولة، تراوحت التقديرات لعدد عناصر جيش الإسلام في أوج قوته ما بين ١٢ إلى ٢٠ ألف مقاتل.

٥- للمزيد راجع، للكاتب: جبهة النصرة لأهل الشام القاعدة في طبعتها السورية (المجموعة السورية للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولى ٢٠١٣). وأيضاً: «القاعدة» وتحولاتها في سوريا، «صُور»، العدد ٣٣، أيلول وتشرين الأول ٢٠١٦.

٦- للمزيد، رويترز: «السعودية تدعم منافسي القاعدة السلفيين في سوريا».

التمدّد الإيراني في سوريا والضغط على الأسد، بطبيعة الحال، انسجاماً مع موقفها الداعم آنذاك لجهود إسقاطه.

ثانياً: «سلفية شامية» معدّلة ومدعومة وهّابياً

في ضوء تلك المعطيات، لم يكن السعوديون ليجدوا أفضل من زهران علّوش لخدمة مصالحهم، فهو تتلمذ على يد مشايخهم، وركّز خلال نشاطه الدعوي لسنوات عديدة قبل الثورة على نشر الأيديولوجيا التي طالما دعموها وروّجوا لها. ذلك أنّ زهران خلال دراسته في السعودية «لَقِي مُحَدِّث العصر الشيخ محمد ناصر الدِّين الألباني، والشيخ عبد العزيز بن باز، والشيخ محمد بن صالح العثيمين، والشيخ عبد الله بن عقيل والشيخ عبد المحسن العباد والشيخ عبد الله الغنيمان وسمع من الشيخ محمد بن محمد المختار الشنقيطي والشيخ محمد الحسن الددو الشنقيطي وقرأ عليهم في جميع العلوم الإسلامية».[٧]

والكلام الذي يردّده بعضهم عن زهران بوصفه سليل «مدرسة التجديد الشامية» أو «المدرسة الشامية الإصلاحية» فحسب، أو التركيز على دور مشايخ دمشق في تنشئته الدينية للإيحاء بـ«اعتدال» مزعوم يُنسب إلى تلك المدرسة ومن ثمّ إليه قياساً بتطرّف سلفيّي السعودية، هو كلام ينطوي على تجاهل للتأثيرات الأعمق التي حفرتها السلفية الوهّابية في فكره، وترجمها بنفسه عملياً في منهجه وسلوكه، أو لعلّها رغبة مضمرة في تبرئة «المدرسة الشامية» من شبهة التطرّف، وهي التي يشي تمسّك رموزها الأبرز بزهران ودفاعهم عنه وعن ممارساته ومباركتهم له، بأنها لا تختلف في المآل عن النسخة الوهّابية من السلفية. والتأثير الوهّابي ظهر جلياً في المصطلحات والأفكار المتطرّفة الواردة في خطب زهران وأحاديثه، مثل تبنّيه «الأطروحات السلفية في اعتماد مبدأ العقيدة ميزاناً للولاء والبراء»،[٨] وكذلك رفضه الصريح للديمقراطية، أو موقفه من الديانات الأخرى والمذاهب الإسلامية من غير السنّة.[٩]

٧- أويس العبد الله، زهران علوش فكراً ومنهجاً وسلوكاً، (نسخة إلكترونية دون تاريخ أو مكان الطبع). ص ٢٢.

٨- مجلة البيان: «حوار مع قائد فصيل (لواء الإسلام)»، منشور بتاريخ ٢٠١٣/٧/٥.

٩- في خطبة لزهران علوش، قال ما نصّه: «نحن نكفر بالديمقراطية جملةً وتفصيلاً»و«الديمقراطية موضوعةٌ تحت أقدامنا» و«الإسلام فقط هو الحق وباقي الأديان باطل، السنة فقط هو الحق وباقي المذاهب باطل». وفي مناسبة أخرى، قال عن الشيعة والعلويين: «المرتدون حقاً من الرافضة والنصيريين». انظر: أويس العبدالله «الداء والدواء - في نقض شبهات الخوارج للشيخ زهران بن عبدالله علوش (رحمه الله)»، نسخة الكترونية، ص١٨.

رغم ذلك، أنكر جيش الإسلام على لسان قائده تلقّي دعم الحكومة السعودية، وأكّد أن ما نسبته ٩٠ بالمئة من عتاده وتسليحه يعود إلى الغنائم التي أخذوها من قوات النظام وهذه النسبة تشمل الأسلحة الثقيلة والمدرعات، و١٠ بالمئة فقط من السوق السوداء.[١٠] لكن، حتى لو صدق الكلام بشأن البنية التحتية العسكرية (المعدّات والأسلحة الثقيلة والمقرّات..)، إلا أنّ المسألة لا تتعلق بالسلاح فقط؛ فماذا عن الملايين التي يحتاجها شهرياً من أجل دفع رواتب آلاف العناصر، وتجهيزهم وتأمين مستلزماتهم في المعارك؟ وكيف أمكن له الإنفاق على عشرات المكاتب والمؤسسات العاملة في المجالات الإغاثية و«الشرعية» والتعليمية والاجتماعية، وسواها من أدوات «القوّة الناعمة» التي أراد من خلالها، في البدايات، توطيد سلطته واستمالة السكان في طور سعيه إلى حكم الغوطة.

من المؤكّد أنّ «التمويل الذاتي» لا يقدّم إجابةً شافية، سيما وأنه جاء في مرحلة لاحقة وفي ظروف الحصار الذي فرضه النظام على الغوطة، وما تلاه من ازدهار «تجارة الأنفاق» بينه وبين حكّامها، كذلك مسألة التصنيع المحلي لبعض أنواع الذخائر والأسلحة، حيث ظهرت في وقت متأخر نسبياً. بالتالي، اعتمد جيش الإسلام بشكل كبير على الدعم المالي والسياسي القادم من الخارج منذ بداية الثورة،[١١] لا سيما من السعودية التي تربط قادته علاقات طيبة بها، سواء بشكل مباشر أو عبر بعض الدعاة والمشايخ، فضلاً عن الأموال التي تدفّقت عليه من متبرّعين كويتيين، بينهم مسؤولون كبار ينتمون إلى التيار السلفي نفسه.[١٢]

على ذلك، لا يُستبعد أن تكون بعض صراعات جيش الإسلام ضدّ غيره من الفصائل، أو قيامه بفتح معارك معيّنة أو إيقافها كان يتمّ بدلالة توجيهات السعوديين وحساباتهم السياسية، وهو الذي لم يوفّر فرصةً لتأييد سياستهم.[١٣] وهم بدورهم، فرضوا ممثلين عن جيش الإسلام

> لا يمكن الحديث عن جيش الإسلام وتفسير صعوده السريع بمعزل عن الدور السعودي في سوريا، بشقّيه المالي والأيديولوجي، وفق ما اقتضته أولويات المملكة ومصالحها سياسياً وأمنياً

للمشاركة في مؤتمر الرياض للمعارضة السورية و«الهيئة العليا للمفاوضات» المنبثقة عنه، وأن يرأس مسؤوله السياسي آنذاك، محمد علّوش، وفد المعارضة المفاوض في مؤتمر جنيف.[١٤] وعلى النحو نفسه، لم يكن غريباً أن يتأثّر وضع جيش الإسلام بشكل ملحوظ على مختلف الأصعدة، عندما تبدّلت أولويات المملكة وركّزت جلّ اهتمامها على حربها في اليمن، وبصورة أكبر بعد أن اختلفت مقاربتها للملفّ السوري عمّا كانت عليه في بداية الثورة.

ثالثاً: الصراع على الغوطة الشرقية

لم يكن جيش الإسلام التنظيم المسلّح الوحيد العامل في الغوطة الشرقية، وإن كان أكبرها من حيث العدد والعتاد والإمكانيات المالية والتنظيمية، وتالياً أكثرها حضوراً وتأثيراً. ورغم تمكّنه من ضمّ عشرات الفصائل إليه إلا أن غيرها حافظ على وجوده وثقله على الأرض، مثل «فيلق الرحمن» و«أحرار الشام» و«الاتحاد الإسلامي لأجناد الشام» و«ألوية الحبيب المصطفى». وفي أواخر آب (أغسطس) ٢٠١٤، توصّلت هذه الفصائل مع جيش الإسلام إلى الإعلان عن تشكيل «القيادة العسكرية الموحدة»،[١٥] والتوافق على تسمية زهران علوش قائداً عسكرياً لها، ليصبح لقبه «القائد العام للغوطة الشرقية».

في الوقت نفسه، كان ما يزال هناك مجموعات مسلحة أخرى، يحسبها بعضهم على «الجيش الحرّ» أو قريبة

١٠- تسجيل مصوّر لزهران علوش: «الرد على من زعم ان جيش الإسلام يتلقى الدعم من الحكومة السعودية».

١١- في فيديو مسرّب، نُشر على يوتيوب، بعد مقتل علوش، بعنوان «اعترافات زهران علوش بإدخال ملايين الدولارات إلى الغوطة»، أكّد قائد جيش الإسلام أنه التقى «بداعمي جيش الإسلام الذين يدعمونه منذ خمس سنوات، منذ أول الثورة».

١٢- مزيد من التفاصيل عن دور التمويل السلفي: أخوة الزكاة الممولون السلفيون والثورة السورية، مركز كارنغي للشرق الأوسط.

١٣- من ذلك: «بيان حول عاصفة الحزم في اليمن»، بتاريخ ٢٧ آذار (مارس) ٢٠١٥. وفيه يعلن جيش الإسلام تأييده العملية، وأمله في أن تمتد إلى سوريا.

١٤- عُقد المؤتمر في ٩ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٥، وضم طيفاً واسعاً من المعارضة السياسية السورية، منها: الائتلاف الوطني، وهيئة التنسيق، والمجلس الوطني الكردي، وتيار بناء الدولة، وعدد من المستقلين. وبعض قوى المعارضة المسلّحة كجيش الإسلام، وأحرار الشام وفصائل من الجيش الحر.

١٥- بيان تشكيل «القيادة العسكرية الموحدة» للغوطة الشرقية، على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=vdJsO٠uGbmM

منه، وما كان يجمعها بشكل رئيسيّ هو الخلاف مع جيش الإسلام وشركائه في «القيادة العسكرية الموحدة» لأسباب مختلفة. أرادت هذه المجموعات أن تحقّق نوعاً من التوازن في الغوطة، فتوحّدت عشر منها تحت اسم «جيش الأمة» في أيلول (سبتمبر) ٢٠١٤. لكن سرعان ما انتهى أمر التشكيل الجديد بعد أقلّ من أربعة أشهر، إثر حملة شنها جيش الإسلام ضدّه مطلع عام ٢٠١٥، تحت شعار «عملياتُ تطهيرِ البلاد من رجسِ الفساد»، فاقتحم مقرّاته واعتقل العديد من قادته،[١٦] كما أعدم بعضهم لاحقاً على خلفية اتهامات بالفساد وتجارة المخدرات.[١٧] ورغم إعلان القوى الأخرى في «القيادة الموحدة» دعم التحرّك ضد «الفاسدين»، إلا أنها رفضت تصرّف جيش الإسلام منفرداً ضد جيش الأمة، إذ رأت في هذا العمل خروجاً عن مظلة القضاء الموحد في الغوطة الشرقية، مما أعطى مؤشّراً على عدم تماسك أطراف «القيادة الموحدة»، وهي التي لا تخلو أصلاً من خلافات داخلها بعضها يتعلّق بمسائل الدعم والتمويل.[١٨]

تفاقمت الخلافات ووصلت إلى مواجهات عسكرية مباشرة، ذهب ضحيّتها مئات القتلى والجرحى من المقاتلين ومن المدنيين على السواء، إضافة إلى حملات اعتقال واغتيالات متبادلة. كان من أبرز تلك المواجهات ما شهدته الغوطة مراراً بين جيش الإسلام وفيلق الرحمن،[١٩] وبنتيجته تقسّمت الغوطة إلى قطاع أوسط تحت سيطرة الفيلق، وقطاع دوما وما حولها تحت سيطرة الجيش.[٢٠] وكذلك قتال جيش الإسلام ضد «الاتحاد الإسلامي لأجناد الشام» لا سيما بعد انضمام الأخير إلى الفيلق، ومثله المعارك مع «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً). أمّا قتاله ضدّ تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، فيأتي في سياق آخر لا يندرج ضمن صراعات

١٦- موقع عربي ٢١: «جيش الإسلام» يعتقل قادة «جيش الأمة» في دوما.

١٧- الاتحادPRESS: إعدام أبو علي خيبة وأربعة آخرين برصاص جيش الإسلام.

١٨- التسجيل الوارد ذكره في الهامش رقم ١٠، يظهر خلافات بين زهران وشركائه في «القيادة الموحدة» بشأن مبلغ ١٢ مليون دولار، فهو أصرّ أنها لجيش الإسلام، في حين ردّ عليه الآخرون أنها للغوطة وفصائلها ككلّ.

١٩- للمزيد من تفاصيل الصراع بين الفصيلين، انظر: راديو روزنة، كل شيء عن النزاع بين فصائل الغوطة.

٢٠- المدن: «فيلق الرحمن» و«جيش الإسلام» يتقاسمان الغوطة الشرقية.

الغوطة.[٢١] فهو لم يقتصر على مناطقها ولا توقّف بعد سقوطها في المناطق الأخرى لانتشار كتائب تتبع لجيش الإسلام.[٢٢]

على نحو ما جرى في غيرها من مناطق سيطرة المعارضة المسلحة عموماً والإسلامية بخاصّة، كذلك الحال في الغوطة، لم يكن الاقتتال الفصائلي في بعض أوجهه سوى ترجمة ميدانية لتنافس الجهات الداعمة، ومثله بعض حالات الاندماج أو التوافق على إنهاء فصيل معيّن، إذ يحدث أن تأتي في إطار تفاهمات الداعمين أنفسهم. غير أنّ هذا لا يكفي وحده لتفسير الظاهرة، حيث أن هناك شروطاً ذاتية تخصّ الفصائل نفسها لا شأن فيها للظروف الموضوعية المتعلقة بالداعمين. فإنّ كل واحدة من الجماعات الإسلامية المقاتلة تجد في نفسها التعبير الأصدق عن «صحيح الدين»، فيما تنظر إلى غيرها من الإسلاميين على أنهم في مرتبة أدنى، سواء على مستوى الاعتقاد أو الممارسة أو كليهما معاً، ناهيك عن تكفير غيرهم. ولا يختلف جيش الإسلام في هذا عن سواه، فهو، شأن بقية التنظيمات الدينية – العسكرية، لا يقبل مشاركة السلطة مع أحد.

وحتى إذا استثنيت الدوافع الأيديولوجية (مثلاً جيش الإسلام على «المنهج السلفي»، في حين أن معظم عناصر فيلق الرحمن من «المذهب الشافعي»[٢٣])، فإنّ الطموحات الشخصية لقادة الفصائل والصراع فيما بينهم من أجل الاستحواذ على مزيد من الموارد وتوسيع مناطق السيطرة والنفوذ، تأتي لتمدّ المقاتلين بما يكفي من أسباب الاقتتال. لذلك فإنّ دعوات التوحّد واندماج الفصائل في الغوطة والانضواء تحت قيادة موحدة لم تكن تعني، من منظور جيش الإسلام وهو الفصيل الأكبر، سوى الخضوع له والتسليم بسلطته، وقائده هو الذي قال: «لن نسمح برأسين لجسد واحد في الغوطة»[٢٤].

لقد أراد جيش الإسلام الظهور بمظهر الفصيل الأكثر قوة وتنظيماً في محيط دمشق، وأجرى عرضاً عسكرياً في ٣٠ نيسان (أبريل) ٢٠١٥، وُصف بأنّه الأضخم من نوعه بالنسبة للمعارضة المسلحة، في خطوة محمّلة برسائل للداخل والخارج على السواء، غرضها الإيحاء بأنه سيّد الغوطة الشرقية الفعلي، وأن من غير الممكن تجاهل دوره عند الحديث عن مصير العاصمة دمشق ومستقبلها.[٢٥]

رابعاً: دولة جيش الإسلام

لم ينجح جيش الإسلام في إحكام السيطرة على كامل الغوطة نظراً لوجود العديد من الفصائل التي رفضت الخضوع له مثل فيلق الرحمن وأحرار الشام وجبهة النصرة بأسمائها المختلفة، غير أنه في مناطق نفوذه ومن ضمنها دوما، كبرى مدن الغوطة ومركز محافظة ريف دمشق، عمل بشكل مدروس ومنظّم على التدخّل والتحكّم في كافّة مفاصل الحياة، بجوانبها الأمنية والاقتصادية والخدمية والتعليمية والطبية والإعلامية وغيرها. ولتحقيق ذلك، اعتمد أسلوبين متناقضين شكلاً، لكنهما يتكاملان في الغاية والنتائج المراد الوصول إليها أي الهيمنة على الغوطة.

الأسلوب الأول هو ما يمكن إدراجه تحت وصف «القوّة الناعمة»، من خلال عشرات المؤسّسات والمكاتب التي تعنى بمجالات اجتماعية وخدمية وإغاثية، أُنشئ العديد منها منذ مرحلة «لواء الإسلام»، بفضل الإمكانات المالية الكبيرة المقدّمة من الرعاة والداعمين. أمّا الأسلوب الآخر، فتمثّل بدرجات مختلفة من القوة العارية، تبدأ بالتهديد والتحريض والتضييق وتصل إلى الاعتقال أو التصفية. وهو إذ اعتمد الأسلوب الأول بصورة أكبر في البدايات لاستمالة

٢١- يعدّ «جيش الإسلام» من أوائل فصائل المعارضة التي قاتلت تنظيم داعش، فخاض مواجهات ضدهم في القلمون بريف دمشق، وفي الشمال في سرمدا والأتارب وريف حلب الغربي. واشتدّ الصراع بين الجانبين إلى درجة لم يتوان فيها «جيش الإسلام» عن تنفيذ إعدامات بحق عناصر من داعش وتصويرها بالطريقة الاستعراضية ذاتها التي اشتهر بها التنظيم، انظر: «جيش الإسلام في وجه داعش». كما خصّهم علّوش بكتيّب أعدّه وألقى فقرات منه في عدة مناسبات، وبعد مقتله نشره أويس العبدلله بعنوان: «الداء والدواء - في نقض شبهات الخوارج للشيخ زهران بن عبدالله علوش».

٢٢- في ٦ أيار (مايو) ٢٠١٨، نشر الجيش على حسابه الرسمي على تويتر تغريدة مرفقة بالصور لما قال أنه : «رباط مجاهدي #جيش_الإسلام في «حوض اليرموك» بريف درعا على مواقع عصابة داعش ورصد لتحركاتهم». وفي ٢٤ من الشهر نفسه، نشر خبراً مرفقاً بالصور يقول: «ألقى أحد حواجزنا في قرية المليحة الشرقية القبض على ٢٠ عنصراً من عصابة داعش (دواعش الحجر الاسود)، كانوا قد تسللوا إلى ريف درعا الشرقي». وبعدها بعشرة أيام، نشر خبراً آخر لما قال أنه «استهداف مواقع عصابة داعش بتل عشترة في ريف درعا الغربي بالمدرعات والمدفعية الثقيلة».

٢٣- راديو روزنة، مصدر سابق.

٢٤- عكس السير: «زهران علوش :لن نسمح برأسين لجسد واحد في الغوطة الشرقية».

٢٥- رابط تسجيل مصوّر للعرض على يوتيوب:
https://www.youtube.com/watch?v=cnVZllh1r3Q
جدير بالذكر أنّ محاولات إظهار هذا الجانب المنظم و«المؤسساتي» استمرت حتى بعد مقتل زهران علوش، وإن كان على نطاق هزيل وضيّق قياساً بالعرض السابق، مثلاً: تخريج عناصر من الشرطة، أو من «الكلية الحربية».

عموم الأهالي، إلا أنّه بعد تنامي سلطته ونجاحه في تكريس دوره بوصفه سلطة الأمر الواقع ابتداءً من عام ٢٠١٣، لجأ إلى الأسلوب الثاني بشكل متزايد ضدّ مجموعات الناشطين والمكاتب والمنظمات المدنية المستقلة العاملة في الغوطة على اختلاف مجالات عملها، بهدف إخضاعها أو فرض توجّهاته السلفية المتشدّدة. ولعلّ «قضيّة مخطوفي دوما الأربعة»[٢٦] تكثّف عقلية وأسلوب جيش الإسلام في التعامل مع أي نشاط مدنيّ مستقل عنه، أو لايتوافق مع توجهاته. وعندما تعلّق الأمر بالهيئات التي اضطرّ للتوافق حولها مع بقية الفصائل العاملة في الغوطة عند إنشائها، مثل «مجلس القضاء الأعلى» وغيره من الهيئات والمجالس المدنية، استخدم مزيجاً من الأسلوبين معاً لتعزيز دوره وفرض رؤاه وسياساته.

ممارسات جيش الإسلام السلطوية وسياساته الإقصائية لم تقتصر على الفصائل المسلّحة المنافسة بل طالت السكان المدنيين أيضاً، فهم لم يسلموا من بطش هيئاته الأمنية بوصفه سلطة الأمر الواقع، وتعرّضت أعداد كبيرة منهم للاعتقال والتعذيب أو الاختفاء القسري وقضى البعض تحت التعذيب في سجونه العديدة، ومن أشهرها «سجن التوبة» و«سجن الكهف» و«سجن الباطون». وكثيراً ما خرج الأهالي في مظاهرات للمطالبة بإطلاق سراح ذويهم المعتقلين في تلك السجون،[٢٧] والمفارقة أنّ اعتقال المدنيين دون محاكمات وتعذيبهم لم يكن وحده ما سار عليه جيش الإسلام من نهج النظام، وإنما أيضاً أسلوب «المكرمات» المتعالي عند إطلاق سراحهم على الطريقة الأسدية، بإصدار «عفو عام» عن بعض المعتقلين في مناسبات معينة![٢٨]

التسلّط وقمع الحرّيات والاعتقالات التعسّفية ليست أوجه المعاناة الوحيدة للمدنيين تحت حكم جيش الإسلام، فهو تحكّم بأرزاقهم وسبل عيشهم أيضاً، لا سيما بعد إطباق النظام حصاره على الغوطة

٢٦- هم رزان زيتونة، سميرة الخليل، وائل حمادة، ناظم حمادي، الذين اختطفوا بتاريخ ٩ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٣، من مقر عملهم في «مكتب مركز توثيق الانتهاكات في سوريا» بمدينة دوما. مازال مصيرهم مجهولاً، والمتهم بالمسؤولية هو «جيش الإسلام» المسيطر على المنطقة آنذاك، والذي شنّ المشايخ التابعون له حملة تحريض واسعة ضد النشطاء الأربعة في الفترة التي سبقت عملية الخطف.

٢٧- شبكة شام: «أمهات المعتقلين يطالبن بإخراج أبنائهن من سجون جيش الإسلام».

٢٨- موقع جيش الإسلام: «إصدار عفو عام من قائد جيش الإسلام عن عدد من المتورطين ببعض الجرائم بمناسبة عيد الفطر المبارك»، منشور بتاريخ ٢٠١٧-٧-١٨

وما نتج عنه من تدهور في الوضع المعيشي للسكان بلغ حدّ المجاعة وموت الكثيرين جوعاً. حتّى في تلك الظروف الحالكة، لم يكفّ جيش الإسلام عن نهجه المتسلّط والاحتكاري في الجانب الاقتصادي.

كانت ممارساته أشبه بحصارٍ داخلي يتكامل مع حصار النظام للغوطة من خارجها، من خلال السيطرة على حركة المعابر والأنفاق، والتحكّم بها وبأسعار وكميات وأنواع السلع والمواد وكل ما يمكن أن يدخل إلى مناطقه، وذلك بالشراكة مع قوات النظام الممسكة بالجهة الأخرى. وقد أدّى نهجه بما فيه من احتكار للسلع والمواد الغذائية إلى وقوع مواجهات بين عناصره وبين المدنيين، الذين سقط عدد منهم جرحى بعد محاولتهم اقتحام مستودعاته الإغاثية للمطالبة بحصصهم،[٢٩] وهم الذين ضاعت أرواحهم وممتلكاتهم تحت وطأة آلة القتل الأسدية التي يزعم جيش الإسلام وأضرابه قتالها وحمايتهم منها.

خامساً: سقوط الغوطة والانتقال إلى الوصاية التركية

الهجوم العسكري الأخير الذي شنّه النظام وحلفاؤه على مختلف محاور الغوطة، بدءاً من ١٨ شباط (فبراير) وحتى ٨ نيسان (أبريل) ٢٠١٨، واستخدامه شتّى صنوف الأسلحة حتى المحرّمة دولياً،[٣٠] كان من الضراوة والوحشية بما يفوق قدرة الفصائل المشرذمة على إحباطه، فاستطاع استعادة كامل مدن وبلدات وقرى الغوطة، وبعضها من دون قتال، وتهجير مقاتلي المعارضة وذويهم إلى الشمال السوري.[٣١] غير أنّ أداءً عسكرياً وسياسياً أفضل من قبل الفصائل المسلّحة، كان من شأنه أن يمنع ذلك الانهيار المتسارع للجبهات، ويتيح شروطاً أفضل للتفاوض على نهاية أقلّ مأساوية تجنّب المدنيين مغبّة التهجير والنزوح. وطبعاً، لم يكن ذلك ممكناً لأن إصرار جيش الإسلام على إقصاء الشركاء والقضاء على المنافسين بما يعنيه هذا من صراعات بينية لا تنتهي، فرض مناخاً من التوتّر والانقسام والاقتتال الفصائلي الدوري عانت منه الغوطة وأهلها لسنوات، وعادت فائدته على النظام وحده،

> لم يكن الاقتتال الفصائلي في بعض أوجهه سوى ترجمة ميدانية لتنافس الجهات الداعمة، ومثله بعض حالات الاندماج أو التوافق على إنهاء فصيل معيّن، إذ يحدث أن تأتي في إطار تفاهمات الداعمين أنفسهم.

فكان يستغل انشغال الفصائل بصراعاتها ليستعيد السيطرة تدريجياً على مزيد من الأراضي ويتقدّم باتّجاه الغوطة مطبقاً الخناق عليها أكثر فأكثر.

كان هذا أحد العوامل الحاسمة في المصير الكارثي الذي انتهت إليه الغوطة، فالخلافات الداخلية لم تنتهِ بشكل جدّي حتى في الأيام الأخيرة التي سبقت السقوط، خاصّة بين «الفيلق» و«الجيش»، وهما اللذان احتاجا مراراً إلى توسّط جهات خارجية بينهما لوقف اقتتالهما،[٣٢] وكانا يعاودان الكرّة ويتبادلان الاتهامات بخرق الاتفاقات. لقد كانت الجبهات مفكّكة مقّطعة الأوصال، والتنسيق العسكري والسياسي شبه معدوم، بدليل سعي كل فصيل في النهاية إلى مفاوضة الروس والنظام منفرداً بشأن مصير البقعة الجغرافية التي يسيطر عليها وكيفية تدبّر أمر مقاتليه وعائلاتهم. وحين هُجّروا وشرّدوا إلى الشمال السوري تباعاً بموجب اتفاقات منفصلة، راحوا يتبادلون الابتسام أمام الكاميرات، ويعلنون من هناك طيّ صفحة الانقسام لكن بإشراف تركي هذه المرة.[٣٣]

في رحلته إلى الشمال، كانت خيارات جيش الإسلام محدودة للغاية، فإدلب وريفها في قبضة جبهة النصرة وأحرار الشام وحلفائهما، وهؤلاء لهم عنده ثأر ثقيل من أيام معاركه السابقة في الغوطة ضدّهم. هكذا، استقرّ به المقام في مناطق «درع الفرات»، التي تنتشر فيها فصائل

٢٩- انظر، مثلاً: «اشتباكات بين أهالي دوما وجيش الإسلام بريف دمشق احتجاجاً على احتكار التجار للمواد الغذائية.

٣٠- في ٧ نيسان (أبريل) ٢٠١٨، تعرّضت مدينة دوما لهجوم بالأسلحة الكيماوية أسفر عن سقوط نحو ٦٠قتيلاً وإصابة مئات آخرين.

٣١- في ١٤ نيسان، أعلنت القيادة العامة لجيش النظام السوري في بيان رسمي، عن خلو الغوطة الشرقية من المسلّحين بعد رحيل آخر مسلحي المعارضة من مدينة دوما باتجاه شمال البلاد.

٣٢- انظر: «جيش الإسلام وفيلق الرحمن يتفقان على وقف إطلاق نار بالدوحة» في أيار (مايو) ٢٠١٦، وكذلك: «فيلق الرحمن» و«جيش الإسلام» ينهيان نزاعهما في الغوطة» آب (أغسطس) ٢٠١٧

٣٣- انظر: «بحضور تركي.. مصالحة بين قيادات جيش الإسلام وفيلق الرحمن».

تعمل تحت إشراف تركيّ مباشر، وقد وصلت قيادة جيش الإسلام إليها مع أكثر من عشرة آلاف شخص، هم عناصر الجيش وعائلاتهم ومدنيون آخرون.[٣٤]

ويمكن تبيّن الوجهة التي سيمضي فيها جيش الإسلام في المرحلة المقبلة من خلال سلوك قادته وتصريحاتهم أيضاً. ذلك أنّ قائد جيش الإسلام عصام بويضاني، يسعى إلى إبقاء فصيله متماسكاً والحفاظ على بنيته التنظيمية، ويبدو أن الأتراك لم يعارضوا ذلك، فقد سمحوا له ولرئيس مكتبه السياسي بالتجوّل وزيارة أماكن تواجد مقاتليه، مثل مخيم دير بلوط بريف حلب الشمالي، حيث اجتمع بقادة وعناصر الجيش المقيمين في المخيم والمناطق القريبة، بالإضافة إلى عشرات الشبان المُهجّرين الذين كانوا منضوين في فصائل أخرى، ودعاهم للالتحاق بصفوفه لإعادة تشكيل الجيش، وطمأنهم بخصوص أوضاعهم المعيشية، وأن القيادة بصدد تأمين منازل لهم في مناطق متقاربة، وتعهّد بتقديم منح مالية لتأمين حاجياتهم المعيشية الأساسية، وسلّم بعض العناصر مبالغ مالية ودراجات نارية. كما تقوم قيادة الجيش بشراء الأسلحة الثقيلة والذخائر والسيارات للإسراع بإنجاز مشروعها، ويقدّر عدد المقاتلين بحوالي خمسة آلاف يتجمّعون في مدن جرابلس والباب وعفرين وأعزاز وأريافها.[٣٥]

سبق هذه التحركات تأكيد قادة جيش الإسلام أنهم موجودون في مناطق (درع الفرات) ويعملون ضمن السياسة العامة المتّبعة فيها، وهو كلام يناقض ما جاء في البيان نفسه، من أن الجيش ليس له «أي ارتباط مع أي دولة تعمل على ترتيبات جديدة تخصّ الشمال السوري»[٣٦]. وجه التناقض هنا أنّ لتركيا الدور الرئيس في المناطق التي هُجّر إليها جيش الإسلام، فعملية «درع الفرات» ومثلها «غصن الزيتون» جزء من مخطط تركيّ أوسع لكن بأدوات سورية. الحكومة التركية هي التي تموّل الفصائل المشاركة في العمليتين المذكورتين وتشرف عليها وترسم تحرّكاتها. فلا مجال لتواجد أو عمل أي فصيل هناك ما لم يكن موالياً للأتراك وملتزماً بسياساتهم. والأرجح أنّ ما ينتظر جيش الإسلام فيما لو أراد البقاء هناك، هو توظيف مقاتليه وفق مقتضيات المصلحة التركية، ومن ضمنها الالتزامات الأمنية والعسكرية في «مناطق خفض التصعيد»، التي يتولّى الأتراك مهام الضبط والمراقبة في العديد منها بموجب

٣٤- المدن: «جيش الإسلام» في «درع الفرات»: معضلة الوجود.

٣٥- المدن، «جيش الإسلام» يتوحد في الشمال السوري، ١٧-٥-٢٠١٨

36- يمكن الاطلاع على البيان عبر الرابط:
https://twitter.com/jaishalislam/status/989406645900935168

مخرجات اجتماعات أستانة، والتفاهمات مع الضامنَين الآخرين، إيران وروسيا، فضلاً عن العمل ضدّ الأكراد في المناطق الحدودية.

تصريحات قيادة جيش الإسلام تصبّ في ذلك الاتجاه، سواء عبر تأكيدهم العمل ضمن السياسة العامة المتّبعة في مناطق درع الفرات، أو من خلال ما قاله ياسر دلوان رئيس المكتب السياسي، من أنّ لجيش الإسلام ثلاثة أعداء «الفصائل الكردية وداعش وهيئة تحرير الشام، وإنهم بصدد مقاتلتها بعد تشكيل كيان عسكري قوي ومنظم»، وهو ما يتطابق مع السياسات التركية المعلنة في هذا الصدد. ولعلّ من المفيد التذكير بأنّه سبق للهيئة الشرعية في جيش الإسلام أن أعلنت تأييدها لفتوى «المجلس الإسلامي السوري» بشأن القتال إلى جانب الجيش التركي ضدّ داعش وحزب الاتحاد الديمقراطي (الكردي) PYD، قبل نحو عامين.[٣٧]

الأرجح أن ما ينتظر جيش الإسلام فيما لو أراد البقاء في الشمال، هو توظيف مقاتليه وفق مقتضيات المصلحة التركية، ومن ضمنها الالتزامات الأمنية والعسكرية في «مناطق خفض التصعيد»، التي يتولى الأتراك مهام الضبط والمراقبة في العديد منها بموجب مخرجات اجتماعات أستانة، والتفاهمات مع الضامنَين الآخرين، إيران وروسيا، فضلاً عن العمل ضدّ الأكراد في المناطق الحدودية.

خاتمة

لقد أدّى تصاعد وتيرة عسكرة الثورة السورية وأسلمتها[٣٨]، معطوفاً على استثمار العديد من الأطراف الخارجية فيها إلى ظهور الفصائل المسلحة وتكاثرها في مرحلة من المراحل حتى زادت على الألف في مختلف أنحاء الجغرافيا السورية. اصطبغ السواد الأعظم منها باللون الإسلامي على اختلاف درجاته، وتفاوت تأثيرها تبعاً للحجم والقوة والانتشار والدعم، وتباينت أجنداتها وفقاً لمصادر الأخير. معظم تلك المجموعات تلاشت بعد انقطاع الدعم عنها أو بالقضاء عليها على يد الخصوم والمنافسين، فيما ذاب غيرها في تشكيلات أكبر بالاندماج، وكثيراً ما كانت التجمعات الاندماجية تنقسم ثانية إلى مجموعات جديدة، أو يُعاد تنظيمها.

إلا أنّ الفصائل التي مثّلت الخطر الأكبر على مسار الثورة السورية وكانت صاحبة التأثير السلبي الأكبر، هي التي حافظت على مستويات جيدة من الاستقرار التنظيمي والأيديولوجي، واتّسمت بوضوح الرؤيا والهدف من البداية، فاستمرّت تنمو تدريجياً بما يتناسب مع مشاريع محدّدة جاءت بها، وعملت على فرض نماذجها النقيضة لما كان السوريون يأملونه من ثورتهم الغابرة.

جيش الإسلام يشكّل مثالاً نموذجياً لتلك الجماعات، فضلاً عن كونه أحد أبرز تجلّيات عسكرة الثورة وأسلمتها بصورة منظمّة واعية، ومرتبطة بأبعاد إقليمية تنبع من دوافع مذهبية طائفية. والأهمّ، أنّه قدم تجربةً عمليةً لما تعد به الأيديولوجيا السلفية التي يحمل لواءها، لتبلغ الحالة ذراها حين تكاملت النتائج العملية لهذه التجربة مع جهود النظام وحلفائه في إجهاض الثورة، وإعادة المناطق التي ثارت فيما مضى إلى بيت الطاعة. وحتى لو انتمت جماعات كهذه إلى «سلفية إصلاحية دعوية» تزعم الاعتدال، فليس أسهل من تحوّلها إلى ضربٍ من الإقطاع العسكري/ الجهادي، بما يعنيه من استبداد وإقصاء وتشدّد ونفاق، وكلّه باسم «الإسلام».

إنّ سيرة جيش الإسلام وأضرابه، بما انطوت عليه من تأثير كارثي على ثورة السوريين، تؤكّد ضرورة القطع نهائيًا مع هكذا جماعات بفكرها وخطابها وممارساتها، والتبرّؤ منها ومن ومشاريعها نهائياً، وإعادة الاعتبار إلى الوطنية السورية كهوية جامعة للسوريين تقع في تضادّ مع كل ما مثّلته هذه المجموعات الطائفية المرتهنة لقوى خارجية. والتأكيد على الديمقراطية كمرجعية وهدف نهائيّ لكل من ينشد الخلاص من نظام الأسد أولاً، ومن الاستبداد بكافّة مسمّياته ثانياً، سواء استند المستبدّ إلى مرجعيات وضعية أو دينية.

٣٧- يمكن الاطلاع على البيان عبر الرابط:
https://www.jaishalislam.com/statement/136

٣٨- للمزيد انظر للكاتب: قراءة في ظاهرة «أسلمة» الثورة السورية، «صُور»، العدد ٢٨، شباط ٢٠١٦.

الرجل «الكيوت» والمرأة الدمية، عصر السيليكون

ضحى عاشور

هل يمكن أن ينفجر السيليكون في يدي أو داخل فمي؟ هل سأتلوّث بمفرزات قذرة؟ وهل تعتبر العلاقة مع الروبوتات الجنسية خيانة زوجية؟ ماذا لو تعرّضت الدمية إلى قرصنة أدّت إلى إيذاء المستخدم أو قتله بدلاً من خدمته وإمتاعه؟

إنها بعض الأسئلة الأكثر شيوعاً عن الدمى الجنسية وشبيهاتها من الجيل الإلكتروني المطوّر الذي يَعد بإمكانات غير مسبوقة. فبعد أن كانت بحسب المروّجين « سيّدة حقيقية، خيالية، دائماً على استعداد...» أصبح من المتوقّع أن تصبح أُمّاً وتنجب أطفالاً في السنوات القليلة القادمة. الأمر الذي يعني أن عالم السيليكون صار واقعاً ومستقبلاً (ربّما)، ما يفترض أن عمليات البحث عن مصادره وتنقيته وتحسينه ستشكّل ملامح مرحلة تذكّر بفورة اكتشاف النفط وما نتج عنها من متغيّرات اقتصادية واجتماعية، مع ملاحظة أننا هنا أمام متغيّر نوعي يتمثّل باختراع «نوع جديد» لن يكون له تحدّياته المعرفية والقانونية والاجتماعية وغيرها فقط، بل سيولّد عقبات ومواجهات بين النوعين الاجتماعيين (الرجل والمرأة)، تزيد الطين بِلّة.

ما علاقة المرأة الدمية بالرجل الكيوت؟

بدأ الترويج للروبوتات الجنسية تحت شعارات وأهـداف «إنسانية» كالعادة: هناك مريض سرطان في مراحله الأخيرة ولا يريد أن يترك وراءه أرملة، فتزوّج من روبوت وألبسها فستاناً ليلكيّاً...إلخ هذه المعزوفات الفانتازية، وهنا معوّق وثالث خجول ورابع يعيش في عزلة. على حين تقول البيانات أن معظم الزبائن شباب «يسعون إلى تأسيس مسيرتهم المهنية وليس لديهم وقتاً للحياة الخاصة». المسيرة المهنية، هي الأهمّ في حياة الشباب بالنسبة لعالم المال، هذه المسيرة التي يجب أن تظلّ تسير بلا توقّف وإلى النهاية، طالما هناك الكثير من «الأشرار» المنافسين والخصوم من الزملاء والأصدقاء الذين يجب التفوّق عليهم وسحقهم في سبيل الـترقّـي وكسب المزيد من المال الضروري لمواصلة الدراسة والدورات وتحسين مهارات استخدام التكنولوجيا وامتلاك أحدث وسائلها وأسرعها وأفخرها بما يتناسب مع الرجل العصريّ الوسيم الذي يهتمّ برشاقته وعطره وأظافره ووشمه (التاتو) وكلبه، ويتدرّب على حركات جسده وعدد كلماته ونظرته ورقصته، ويحصي سعراته الحرارية، ويسترخي في كورس اليوغا، وعبر كل ذلك ينمو لديه شغف مستبدّ: لمس الأزرار والشاشات الناعمة، يشتري ويبيع ويقبض ويتعلّم ويعمل ويشاهد أفلامه بلمسة شاشة، بكبسة زر. وفي آخر اليوم، هو منهك ووحيد و»ليس لديه وقتاً للحياة الخاصة» ولا يعرف كيف يبادر إلى أية حياة أصلاً، ليجد ضالته في الروبوت الدمية المصمّمة لأجله هو بالتحديد، المعزول النموذجي، فهي «تهدف إلى تلبية حاجات الرجل دون تذمّر، وتجنّبه الأزمات العاطفية وتحميه من الخيانة الزوجية». إنه عالم المال الساحر، بلمسة يدفع لك أجرك، وبأخرى يوفّر لك طرقاً سهلة وآمنة لتصرفه، وإن لم يتوفّر لك ثمن شراء دميتك، يمكنك استئجار واحدة، ودائماً لديك خيار لمس شاشة التحكّم بدرجة الصوت ونوع الحديث وتكرار الكلمات المفضّلة لديك (وفق آليات

الذكاء الاصطناعي)، وإن شعرت بالضجر كما يليق بأي رجل كيوت (أو أموّر أو مزّ أو مزيون) كما أصبح متعارفاً على تسميتك في الأحاديث اليومية عندنا وفي المسلسلات والسينما العربية أيضاً، لا عليك، يمكنك أن تمضي قدماً في تأسيس مسيرتك المهنية لتجني المزيد من المال، وقتها لا شيء يمنعك أن تقتني دمية أخرى وثالثة وعاشرة... حتى أنه هناك رجل ما يملك منها ٤٥ واحدة ويعيش معهن جميعاً. وكلما دفعت أكثر تستمتع أكثر باللمس المباشر على جلد الدمية، أقصد سيليكونها، الحساس للّمس، ما يؤدّي إلى اهتزازها.

في سياق حديثه عن الخطاب الاجتماعي يقول فوكو: « هـذا الخطاب يـبرز الذكر في شكله القوي والمسيطر، ويقصي الأنثى ويضعها خارج السياق». لم يعش فوكو ليرى الذكر في شكله العاجز المتسمّر أمام شاشات اللمس رغم سيطرة خطابه، ولا الأنثى التي تخرج من السياق واقعياً، وليس على صعيد الخطاب الاجتماعي فقط. إنها منفية تماماً، غير مرئية، غير موجودة إلا لملء فراغات تفصيلية مشروطة برضوخها للعيش مع شريكاتها من الربوتات، أو بتحوّلها هي نفسها إلى دمية. الأمر الذي شهدناه منذ سنين طويلة بأشكال مختلفة قبل عصر السيليكون وبعده، بل إن التجارب السيليكونية الأولى تمّ اختبارها على أجساد نساء بعد «تمكينهنّ الاقتصادي» وبسببه استطعن هـدر أموالهن وقامرن بسلامتهن وعانين الآلام والالتزامات القاهرة لضمان نجاح العمليات، وكثيرات منهن يتابعنَ بهوس هستيري شتم النسويات والتبرّؤ منهن جنباً إلى جنب مع مراجعة كتاب « الرجال من المريخ والنساء من الزهرة»، ولا يفوّتن واحداً من فيديوهات « أحبّيه، اطبخي له، لا تنتقديه، لا تتعبيه بهمومك وطلباتك، سامحيه،

> الروبوت الجنسي جاء تتويجاً لعملية عزل البشر وتنميطهم والتحكم في أفكارهم وتوجيه خيالاتهم ودوافعهم لضمان الهيمنة عليهم، فالسيليكون هو خيار عالم المال الذي يهرب من أزماته بإشعال حرائق وكوارث ومطامع تتلطى وراء أقنعة وادعاءات لينة ولزجة سيليكونية

اهتمّي بأهله وأولاده وثيابه وأصدقائه وعمله وهواياته، لا تشتكي، لا ترفعي صوتك، البسي له...» أي باختصار كوني دميته (سندريلاه)، وهنّ بالفعل يسعينَ بإخلاص، لكن المعضلة تكمن في الرجل الكيوت. الرجل الذي ترك نفسه في مرحلة الطفولة ولم يهتمّ بشيء عدا مسيرته المهنية، ليجدها أسيرة صورتين متناقضتين عن المرأة: صورة الأم التي تمنحه وتقبل عليه وتقبله دون مقابل، وصـورة العشيقة التي تغويه لكنه يخشى هجرها لأنه يدرك في أعماقه أنه يريد منها الكثير دون أن يبادلها أو يتفاعل مع احتياجاتها، فهو مازال الطفل الأناني المعتاد الحصول على كل ما يريد دون جهد يذكر. كما للنساء معضلتهن الخاصة بالتصوّرات الثقافية الجائرة عن العلاقة مع الرجل والتي تملي على الضعيف إرضاء القوي وتطمينه وإبداء حسن النيّة تجاهه متمثّلة بمقولة» كوني امرأته، ليكون رجلك»، ولذلك فهي عندما تجهد لتكون الأم أو الحبيبة تنتظر أن يكون هو رجلها القوي العارف الحامي العادل المحبّ الفارس الذي يهيّئ لها سبل الانطلاق إلى الحياة الحرة الكريمة. وعندما تيْئَس من ظهور «أميرها»، تجد هي أيضاً خيار الروبوت الدمية الذكر وقد أصبح متاحاً، ولو على نطاق أضيق. وفي الواقع، إن عالم المال لا يميّز بين المرأة والرجل بوصفهما زبائن، لا يكفّ عن خلق احتياجاتهم وتلبيتها.

وبالمحصلة، الروبوت الجنسي جاء تتويجاً لعملية عزل البشر وتنميطهم والتحكّم في أفكارهم وتوجيه خيالاتهم ودوافعهم لضمان الهيمنة عليهم، فالسيليكون هو خيار عالم المال الذي يهرب من أزماته بإشعال حرائق وكوارث ومطامع تتلطّى وراء أقنعة وادّعاءات ليّنة ولزجة سيليكونية، والتفاعل والتشارك بين البشر هو خشبة خلاص العالم المغلوب على أمره، والانفتاح.

زواج المسلمة بغير المسلم في المشرق العربي

د. نائل جرجس

قد يبدو من الترف معالجة مسألة الزواج الديني المختلط في المشرق العربي الذي تمزّقه الحروب والصراعات المترافقة بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. لكن يدفعنا هذا إلى البحث في جذور هذه الصراعات التي تأخذ أبعاداً دينيةً وطائفيةً. فالطائفية المستشرية في المشرق هي من أهمّ أسباب اندلاع هذه الصراعات واستمرارها، والعامل الأبرز لتغذيتها. كما يعود تقوقع أتباع الطوائف وانغلاقها على بعضها، وشعور بعض أتباعها بأنهم «مواطنون من الدرجة الثانية» إلى حظربعض أنواع الزيجات المختلطة ووجود قوانين ومحاكم دينية مختلفة بحسب التبعية الدينية والطائفية للمواطنين، لا تقيم وزناً لمبدأ المساواة بين المواطنين وتنتهك حرياتهم الدينية. ولهذا لابدّ في ظلّ هذه الصراعات الدموية من استشراف المستقبل والسعي لتجنّب تكرار مآسي الماضي من خلال بناء دولة ديمقراطية تحترم حقوق مواطنيها وحرياتهم الدينية بما فيها حقّ الزواج وتأسيس أسرة، دون أيّ قيد على أساس الدِّين، وبأن يكون الرجل والمرأة متساويان في الحقوق لدى التزوُّج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله، كما جاء صراحة في المادة ١٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

يُعدّ الـزواج الديني المختلط - الذي يجمع شخصين منتميين إلى ديانتين أو طائفتين مختلفتين - ذو أهمية بالغة لتحقيق الغنى الثقافي والمساهمة في الحدّ من الطائفية المستشرية في مجتمعات المشرق العربي. فضلاً عن القيود الاجتماعية، التي تمنع أغلب القوانين المعمول بها في دول المـشرق العربي إبرام بعض أنواع عقود الزيجات المختلطة، وخاصة المسلمة بغير المسلم، وكذلك المسلم بغير المسلمة ما لم تكن كتابية (١). فتنصّ المادة ٤٨ من قانون الأحوال الشخصية السوري الحالي على بطلان زواج المسلمة بغير المسلم، وهو ما تؤكّده أيضاً المادة ٢٨ من قانون الأحوال الشخصية الأردني لعام ٢٠١٠. هذا الحظر غير منصوص عليه صراحة في التشريع المصري، وفي هذه الحالة، أي غياب النصّ الصريح، يُلزم القاضي بالرجوع إلى أحكام المذهب الحنفي المقنّنة في كتاب قدري باشا. هذا الأخير يتضمّن بنوداً لحظر هكذا نوع من الزيجات المختلطة، فقد نصّت المادة ١٢٦ منه : «إذا كان الزوجان غير مسلمين فأسلمت المرأة، يعرض الإسلام على زوجها، فإن أسلم يقرّان على نكاحهما، ما لم تكن المرأة محرماً له، وإن أبى الإسلام أو أسلم وهي محرم له، يفرّق الحاكم بينهما في الحال، ولو كان صغيراً مميزاً أو معتوهاً، فإن كان غير مميّز ينتظر تمييزه، وإن كان مجنوناً فلا ينتظر شفاؤه، بل يعرض الإسلام على أبويه لا بطريق الإلزام، فإن أسلم أحدهما تبعه الولد وبقي النكاح على حاله، وإن أباه كل منهما يفرّق بينه وبين زوجته (..)». وتضيف المادة ١٢٧ من كتاب قدري باشا على أنه «إذا أسلم الزوج وكانت امرأته كتابية، فالنكاح باقٍ على حاله، وإن كانت غير كتابية يعرض عليها الإسلام، فإن أسلمت فهي زوجته، وإن أبت الإسلام أو أسلمت وكانت محرماً له، يفرّق بينهما،

والتفريق بإبائها فسخ لا طلاق، وما لم يفرّق الحاكم فالزوجية باقية حتى يحصل التفريق». تُتيح كذلك المنظومة التشريعية والقضائية في أغلب بلدان المشرق لأي مواطن بتحريك القضاء في إطار ما يُسمّى «دعوى الحسبة» (٢) من أجل الحكم ببطلان وتفريق المعاشرة المحظورة بمقتضى تفسيرات الشريعة الإسلامية السائدة، باعتبار ذلك مخالفاً للنظام العام. غير أنّ الوضع في لبنان يختلف إلى حدٍّ ما عمّا هو معمول به في الدول المجاورة. فعلى الرغم من تنصيص أغلب قوانين الأحوال الشخصية المعمول بها في لبنان على تقييدات تتعلّق بالزواج المختلط، غير أنّه يتمّ الاعتراف بعقود الزواج المختلطة المبرمة في الخارج والمحظورة على الأراضي اللبنانية (٣).. ويسعى التيار المدني في لبنان لوضع قانون مدني للأحوال الشخصية بما يسهم في تجاوز مسألة الطائفية التي كان من بين تبعاتها حرباً أهليةً استمرّت لعقود. فقد شهدَ لبنان خلال السنوات الماضية تسجيل عدّة حالات للزواج المدني على أراضيه، وذلك بمقتضى القرار ٦٠ ر.ل لعام ١٩٣٦. (٤) غير أنّ معارضة بعض السياسيين وغيرهم من زعماء الطوائف ورجال الدين، الذين يسعون إلى استمرار ضمان سيطرتهم ونفوذهم من خلال الإبقاء على مؤسّسة الزواج الديني، كان ولايزال حجر عثرة في طريق إقرار الزواج المدني بشكل واضح وصريح.

إنّ تقييد حرية الأشخاص في اختيار شريك الحياة يؤدّي إلى القضاء على أسمى العلاقات الإنسانية من حبّ وتوافق عاطفي وبناء أسرة متماسكة. بالإضافة إلى المشاكل الطائفية والاحتقان الديني، يترتّب على حظر الزواج المختلط آثاراً اجتماعيةً وقانونيةً سيّئةً كإنجاب أطفال خارج إطار العلاقة الزوجية (يُعدّون غير شرعيين) وأيضاً التحايل على القانون، وذلك بإقدام الراغبين بالزواج على تغيير الدين لغاية الزواج فقط، فضلاً عن أنّ الكثير من جرائم «الشرف» تعقب حالات الزواج المختلط التي غالباً ما يرفضها المجتمع لأسباب عديدة، منها تحريم القوانين لبعض أنواعها. ففي هكذا حظر انتهاك لحقّ المرأة المسلمة في اختيار شريك حياتها، ولحقّ غير المسلم الذي يتعرّض أيضاً للتمييز؛ لأن القوانين المعمول بها تجيز زواج المسلم بكتابية.

تنبئ الأحداث الجارية في المشرق بأنّ الصراع سيبقى مستمرّاً بين أنصار التيارين الديني والاستبدادي الساعين لأزلية أيدلوجياتهم وتسلّطهم، من جهة، وبين تيار مدني يسعى لبناء دولـة مواطنة مدنية لجميع أبنائها بصرف النظر عن انتماءاتهم المختلفة بما فيها الدينية والعرقية، ويُشَرْعن فيها قانوناً مدنياً في مجال الأحوال الشخصية ينطبق على جميع المواطنين، خالياً من التمييز بين المرأة والرجل وبين المسلم وغيره، ومراعياً لحقوق ولمصلحة الأطفال.

١- تنصّ أيضاً أغلب قوانين الأحوال الشخصية الخاصة بالطوائف المسيحية في دول المشرق العربي على تحريم الزواج بين أتباع الديانات أو حتى الطوائف المسيحية المختلفة، إلا أنه يتم غالباً استبعاد هذه القوانين في القضايا المشتركة بين المسلمين والمسيحيين لصالح تطبيق الشريعة الإسلامية التي تُبيح زواج المسلم بالمسيحية.

٢- أنظر على سبيل المثال القانون رقم ٣ لعام ١٩٦٦ في مصر.

٣- لابدّ من التأكيد بأنّ الوضع في لبنان يشكّل استثناء لما هو معمول به في بقية دول المشرق العربي من ناحية المساواة بين المسلمين وغير المسلمين في مجال قوانين الأحوال الشخصية. ومع ذلك تشتمل هذه الأخيرة على العديد من أوجه التمييز ضد المرأة.

٤- فتنصّ الفقرة الثانية من المادة العاشرة من هذا القرار: «يخضع السوريون واللبنانيون المنتمون إلى طائفة تابعة للحق العادي وكذلك السوريون واللبنانيون الذين لا ينتمون لطائفة ما للقانون المدني في الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية».

فيلم خزائن الألم، سينما ترصد الحروب

عندما تصبح قضية الاقتتال هَوَساً بلا هدف وخوضها عادة بمغانم الخسائر

رشا الصالح

الحرب ذاك الرّهاب المستعر، والحلّ الناري الذي يشنّ منذ بدء الخليقة، إمّا دفاعاً عن قضية حقّ، أو طمعا بمغنم سياسي واقتصادي يستحوذ على الدول وشعوبها ومواردها، حاملة أوزارها لتحطّ شظاياها من ألم وفقدان وخسائر على القائمين بها وعلى المستقبلين لأوجاعها، ولعلّ أبشع تلك الحروب هي التي اتّخذ القائمون عليها فلسفة قيامتها خدمة لهَوَس الاقتتال والسيطرة والتدخُّل بمصائر العالم، والتي استطاع تاريخ الفنّ السابع نقله لنا عبر عدّة أفلام ومن أهمّها فيلم (خزائن الألم) عام ٢٠٠٨

وهو فيلم سياسي اجتماعي من إنتاج وإخراج أمريكي لـ (كاثرين بيجلو)، والذي ينقل حكاية التدخّل العسكري الأمريكي في العراق، والذي تمّ تصويره في الأردن مستغلّاً تشابه البيئة الجغرافية والأمن، هنا الفيلم يحكي قصة لكتيبة مكوّنة من ٣ جنود من الجيش الأمريكي مهمّتها إزالة المتفجّرات والقنابل المزروعة في طرقات وأبنية العراق وإبطال مفعولها، متطرّقاً لحال وحياة هؤلاء الجنود الأمريكيين وأهاليهم أثناء حرب العراق خارج وطنهم الأمّ مستعرضاً أحداثاً يومية في حياة الكتيبة والآلام النفسية التي يعاني منها الجنود خلال أيام حياتهم، مع محاولة إبراز بعض الجوانب الشخصية فيهم، إضافة إلى الصراعات والمواجهات التي يتعرّضون إليها مع مجموعة من المرتزقة المسلّحة في عملهم لنزع القنابل، وما يشهدونه من الغارات والتفجيرات على المستودعات. مفسّراً الأسباب النفسية التي جعلت هؤلاء الجنود يدمنون على خوض الحروب في وطن غير وطنهم، ويقاتلون لأسباب، أحياناً، لا تكون مفهومة، مجتازاً أحدهم كل الاعتبارات للعلاقات الإنسانية التي تربطه بالآخرين والمحيط، لينقل الفيلم فلسفة الحروب وقسوتها والطريقة التي كانت متّبعة في حروب العسكر مع ذواتهم التي ولّدت الكثير من الانفجارات النفسية بهم، والتي كانت تلهو بالموت بلعبة مفجعة ومأساوية على كل الجهات.

من خلال رصده للأيام الصعبة والظروف المميتة التي تستحوذها الحرب، وأثرها على الجنود القائمين بها وعلى البلد المتعرّض لجحيم ويلاتها، وتصويره الحقيقيّ لعميلة المواجهة الدائمة مع الموت، والقدر المدمي، والإرهاب والتطرّف الواقع في الأجواء.

البداية في الفيلم تنطلق من موت قائد الكتيبة نتيجة تفجّر قنبلة فيه، ممّا سبب ألماً نفسياً شديداً لدى الجنديين الباقيين. بعد ذلك جاء قائد جديد غريب الأطـوار، وذو شخصية مختلفة تماماً عن القائد السابق الذي تفجّرت به القنبلة, حيث لم ينسجم معه الجنديان الباقيان في الكتيبة؛ لأنهم كانوا يقارنوه بسابقه.

يستمرّ الفيلم بمشاهده مصوّراً لنا طباع ثلاثة الأشخاص، أبطال الفيلم، والمكوّن منها الكتيبة التي تعمل في العراق، والذين يمثّلون أهم شرائح المجتمع الأمريكي.

أوّلها الجندي الجبان وغير الملتزم بأي قانون أو قيد، والذي لا يحبّ أن يخضع لسيطرة أحد، ويريد البقاء حرّاً يفعل ما يريد ضمن ملاهيه ورغباته الشخصية، ولا يوجد لديه هدف أو قضية لمشاركته في الحرب سوى نتيجة فرض واجب التجنيد عليه من بلاده، فهو أكثر الأفراد عرضة للقلق والاضطرابات النفسية والانهزامية نتيجة مجريات الحرب، حيث تعرّض هذا الجندي لألم نفسي شديد نتيجة موت القائد الذي يحبّه، وخضع نتيجة لذلك لعلاج نفسي، فنشاهده بالفيلم يتّهم الطبيب بأنه لا يشعر بمعاناته لأنه يجلس ليل نهار في معالجة الجنود نفسياً، ولا ينزل الميدان مثله، كما تدهورت

المخرجة كاثرين بيجلو

الحالة النفسية له عندما تفجّرت أيضاً قنبلة بالطبيب المعالج، ممّا زاد الأمر سوءاً، ونلحظ هذا الجندي في إحدى المواجهات مع المقاومة في الصحراء، ترك الجنود وذهب مختبئاً يبكي كالأطفال تأسّفاً على حاله وما آلوا إليه.

هذا الجندي أصيب في نهاية الفيلم، واضطرّوا لنقله إلى أمريكا للعلاج، والذي كان رغم إصابته سعيداً بمغادرة هذه الحرب وللعودة إلى بلاده.

أمّا الجندي الثاني في الكتيبة، فكان يحترم الدولة ويتبع التعليمات، ويؤمن بأنه يدافع عن الدولة والأمن القومي ضد الأشرار، كان يعشق التعليمات، وكان دائماً في حالة صراع مع قائده الجديد بسبب أفعاله المتهوّرة؛ كونه لا يلتزم بالتعليمات. مبرمج على مبادئ وقناعات تقول إن خوضه للحرب دفاعاً عن الحقّ وسلطة أمريكا في العالم، وهو لا يتنازل عنها بل يدافع مستشرساً عنها بأنه جندي الحقّ والحرّية. ليكتشف في نهاية الفيلم خطأه نادماً متحسّراً عليها، مفكّراً بزوجته وعائلته وحياته الشخصية والمصير الذي ينتظره.

الشخصية الثالثة في الكتيبة، وهـو القائد الجديد، وهو شخصية متهوّرة تماماً، مجازف جداً وشجاع جداً، لكنه لا يعرف من أجل ماذا يقاتل، ولا يعلم سوى انبهاره برتبة القائد، والضجيج حول بسالته وإقدامه في المهمّة الموكل إليها من بلاده لنصرة تلك الحرب.

كـان يـذهـب دائمــاً إلى المتفجّرات بنفسه مرتدياً البزّة الخاصة، ولا يخاف بل أحياناً كان يلقي قنبلة الغاز المضلّل الذي يحجب الرؤية حتى لا يتابعه أحد من الجنود، ويصوّر لنا الفيلم اندفاعه وتحرّره من الخوف عندما نزع كذلك البزّة الواقية في مرة من المرات عندما طفح به الكيل في نزع إحدى المتفجّرات، ومخبرا الجنود أنه إن كان سيموت، فإنه يريد أن يموت مرتاحاً.

يستمرّ الفيلم باستعراض مشاهد الكتيبة وجنودها وطباعهم وصولاً إلى مشهد إسقاطي، وهو جلوس الجندي القائد المتهوّر مع الجندي المتّبع للتعليمات، وهو جندي أسود البشرة بالمناسبة، داخـل السيارة في لحظة صفاء، والأطفال العراقيون في الشارع يرشقون سيارتهم بالحجارة، ويبدأ كلاهما في الفضفضة والبوح، كلاً منهما للآخر، ويبدأ الجندي ذو البشرة السوداء المتّبع للتعليمات يفصح في الحديث لقائده عن تطلّعاته نحو مستقبله، وكيف يتخيّله، وكيف أنه يحلم بأن ينجب طفلاً، ويبدأ في البكاء، وكيف وجوده في الحرب هذه بلا جدوى، ويبدأ بالبكاء كالأطفال لأنه لا يرى المستقبل المشرق أمامه أو خلفه حتى.

ليسال قائده المتهوّر، لماذا هو متهوّر هكذا؟ لماذا يبدو عليه الجرأة والإقدام وعدم الخوف من الموت؟ فيجيبه القائد: «لا أدري» بلغة سينمائية حوارية مبسّطة تختزل عنوان الحرب وأهدافها.

ليكون فيلم «خزائن الألم» من أهّـم الأفلام التي تصدّت لموضوع الحرب في العراق، من خلال دراما سينمائية مثيرة للجدل وبلغة احترافية فيها جلاء بصري وصـوري وتحليلي لكل من البيئة والشخوص، تنقل قلق الحرب وأصـوات المتفجّرات التي هزّت الأنفس قبل الآذان، ومعرفة الهدف الكامن وراء الحروب، والسرّ الذي يدفع الآخرين للاقتتال. هل أصبح القتال عادة قبل أن يكون هدفاً هامّاً للحرّيات واستعادة الحقوق والقضاء على الظلم ونصرة الحقّ؟

استدعى الفيلم اهتمام النقاد السينمائيين، حيث حاز على جائزة أوسكار أفضل فيلم في حفل توزيع جوائز أكاديمية الفنون والعلوم السينمائية لعام ٢٠٠٩، بالإضافة إلى ستّ جوائز أخرى من بينها جائزة أفضل مخرج لكاثرين بيجلو.

ذلك هو قاتلي

نبيل الملحم

لايقتلني المحارب، يقتلني من يهتف للحرب. لا يقتلني الطغاة، يقتلني من يصفّق للطغاة. لايقتلني الحصان، يقتلني البغل وقد حُمّل بألقاب الخيول.. لايقتلني مارسيل خلفية، يقتلني جمهور مارسيل. لايقتلني الموت، يقتلني النوّاحات. لايقتلني الحب، تقتلني الخيانة، ولا تقتلني الهجرة، تقتلني افتراضات الوطن.

لا تقتلني قدمي، يقتلني الحذاء الضيّق. ولا تقتلني المسافات، يقتلني قطّاع الطرق. ولا تقتلني الفكرة، يقتلني تكرارها. ولا يقتلني القتل، تقتلني الكذبة. ولا يقتلني الله، يقتلني المؤمنون بسطوته. ولايقتلني الجنس، تقتلني أفلام البورنو.

لا تقتلني الشجرة، تقتلني العصا وقد قطفت من الشجرة. ولا يقتلني الذئب، يقتلني الكلب وقد انحدر من سلالته. ولا تقتلني الحريّة، يقتلني عبيدها وقد حوّلوها إلى بزنس. ولاتقتلني السلطة، يقتلني وهمها، ولاتقتلني المعارضة، يقتلني استنساخها للسلطة. ولا يقتلني فريد الأطرش، تقتلني مناديل غرامه وقد بات العشاق يمسحون أنوفهم بأكمامهم. ولايقتلني نمر الغابة، تقتلني الذبابة في طبقي. ولا يقتلني الإمام المهدي، يقتلني منتظروه وقد اصطفوا على باب الجنّة لتكون الجنة حصرية بعماماتهم. ولا يقتلني السيد المسيح، يقتلني حرمانه من الأب البيولوجي، كحق صرف لكل المخلوقات الفقرية وهو منهم. لاتقتلني اللغة، يقتلني الفيس بوك وأدياته اللواتي يكتبن الشعر من أقفيتهن بالغة الروعة. ولايقتلني اللجوء، تقتلني مباركته. ولا تقتلني المراهقة، يقتلني استعجال الزمن. ولا يقتلني الزمن، يقتلني بطئه. ولا تقتلني الطوائف، تقتلني لعنتها، ولا يقتلني الصراع الطبقي، تقتلني معاول جائعي مواسمه. ولاتقتلني إسرائيل، يقتلني الصمود والتصدي. لا يقتلني الوقت، تقتلني الروزنامة ومن ثم إحصائه على أصابع يدي. ولا يقتلني الجدار، تقتلني الصورة الملقاة على كتفه لرجل يبتسم وقد امتد حافره في وجهي. ولا تقتلني الهزيمة، تقتلني احتفالات النصر فيما يعقبها. ولا تقتلني القضية، يقتلني حاملها كشخشيخة تعلّق في ربطة عنقه، ولا تقتلني ربطة العنق، تقتلني عقدتها، ولا يقتلني عنقي، يقتلني ضيق التنفس.

لا يقتلني التكاثر، تقتلني زيارة المقابر، ولايقتلني نهيق الحمار، يقتلني أن ليس لي صوته. ولا تقتلني العتمة، يقتلني انطفاء السراج ليزيد من وحشة عمري. ولاتقتلني حرية المرأة، تقتلني القحبنة. ولا تقتلني العاهرات، تقتلني البترونات اللواتي يسوّقنها. ولا تقتلني اللصوصية، يقتلني لصوص الدجاج، وقد سبق وأن سرقوا المصرف. ولايقتلني البنك الدولي، يقتلني مصرف التسليف الشعبي، وقد انقرض الشعب إلى غير رجعة.

لاتقتلني مؤتمرات السلام الوطني، تقتلني الوجبات التي تلحق بهم في الفنادق إلى أسرّة نومهم. لايقتلني الفقر، تقتلني رغبة امتلاك ما ليس من حقي، ولا يقتلني تغيير الخرائط، يقتلني أنني لم أدرك أنها مكتوبة بأقلام الرصاص لتكون من حصة الممحاة فيما يستقبل من الزمن.

لا تقتلني التجارب، يقتلني الندم إذا ما ندمت على أنها تجاربي. لايقتلني الماضي، يقتلني أن يعاود حضوره حتى لايمل من كسري. لايقتلني حسين الديك، يقتلني أنه هو، وبعظمة لسانه وعظمة رقبتي أنه موروث أهلي. ولا تقتلني تلك المذيعة التلفزيونية، يقتلني طبيب التجميل وقد نفخ شفاهها حتى باتت شفاهها تنافس قفاها في الثخانة والربربة.

لايقتلني السجّان، يقتلني السجين. لايقتلني القيد، يقتلني إن كان من ذهب. لاتقتلني الوحدة، تقتلني إن كانت وحدة في (العجقة). لايقتلني الطيران، تقتلني جاذبية هذا الكوكب، ولا يقتلني المطر، يقتلني الوحل. ولا أغرق في النهر، أغرق في المستنقع. ولا أتعثر بجبل.. أتعثر ببحصة في قدمي.

يقتلني أنني لا اعرف قاتلي.. ليت يدي تقتلني، ليتها تفعل ذلك لأضع ما بين السبابة والإصبع الوسطى لفافة تبغ، وأقول لها:

- بصحتك.

ثم نمجّ معًا سيجارة قاتلتي، وأدعوها لتصفعني ألف كفّ وكفّ، ثم أصفق لها باليد الثانية، مع أنني أعلم أن يدًا واحدة لاتصفّق.

ليت للرجل قلبين، واحد من حصة القاتل، والثاني من حصة القتيل وبعدها:

- يختار أحدهما.

أنا هي

جعلوا مني ضحية
وسأجعل من نفسي ناجية
#أنا_هي

شبكة انا هي

دور فاعل للنساء في الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية

قيم شبكة أنا هي:

- حرية
- عدالة
- مشاركة
- شفافية

كأس التشرد والقهر
عمل للفنان السوري: مصطفى يعقوب